وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لحضر الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جرائم فرنسا اثناء الثورة التحريرية وموقف دول المغرب العربي منها(1954-1962).

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في

تخصص: تاريخ معاصر

اعداد الطالب :
احمد الصالح السعيد
قيدوم انور

اشراف الأستاذ فاتح الباهي

امام اللجنة المكونة من الأساتذة:

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد الحاكم بن عون		الوادي	رئيسا
عبد القادر عزام عوادي		الوادي	مناقش

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

اهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهـــدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات ، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة وزوجتي الغالية وابنائي لقمان وسدن .

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى إخوتي و أخواتي و جدي و جدتي و عماتي.

إلى جميع الأصدقاء جميعا القريب و البعيد والزملاء في الدراسة.

انور قيدوم

اهداء

بعد الله سبحانه وتعالى :

أهدي عملي هذا إلى

كانا مثالي في هذه الدنيا إلى من أشعلا نورا بقلبهما كلما انطفأت شمعتي إلى من ربياني وجاهدا لتعليمي

إلى أمي وأبي أهدي لكما ثمرة الإجتهاد والمثابرة

لعلي أرد ولو جزء من الجزء لما قدمتماه من أجلي أطال الله عمرهما

الى زوجتي الغالية وابنائي (براءة – بيان – بهاء الدين– أساور)

وكل من يحبني من قريب وبعيد.

الصالح احمد السعيد

شكر و عرفان

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الخلق أجمعين، وعلى آله وزوجه وصحبه وعلى من سار على دربهم إلى يوم الدين.

أولا وقبل كل شيء أحمد الله عز وجل حمدا كثيرا وأشكره شكرا جزيلا بقدر ما يحب ربنا ويرضى على جميع نعمه التي أنعمها علينا، في عاجله أو أجله، سرا وعلانية، وعلى عونه وتوفيقه لي لإنجازنا هذا العمل.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الذين أفادونا طيلة مشوارنا الدراسي واخص بالذكر كل من الاستاد فاتح باهي والاستاذ رضا ميموني.

المقدمة

لقد عرفت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 انتصارات ثورية على مختلف الأصعدة التي حاولت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بكل خططه وأساليبه وبرامجه المختلفة وقوانينه وأنماطه السياسية والتي كان محورها الرئيسي هو كسر وحذف الثورة ومحاصرتها بتسليطه أبشع الأساليب والعمليات العسكرية والقمعية على الشعب الجزائري والقيام بمجازر انتقامية واسعة المنطلق في حقه كعقاب لثوريته ووطنيته[1]. ويرى المستعمر الفرنسي الوحشي بأن مواجهة الثورة بأبعادها الجماهرية يتطلب مؤازرة العمل السيكولوجي مع العمل العسكري[2]، ولهذا طوقت المدن والقرى و المداشر وأقيمت المحتشدات والمعتقلات وكذلك السجون وتشتت المناطق المحرمة والاعتماد على التنظيمات الشبه العسكرية منها الحركة والقومية، وكذلك تطبيق جملة من القوانين الجائرة لقانون الطوارئ والمسؤولية الجماعية وسياسة التهدئة تدعيما للإجرائية الجديدة[3].

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس جانب مهم من جوانب الثورة وهذا في إطار ما قدمت به فرنسا من جرائم القضاء على الثورة وهمها بكافة الطرق والوسائل، ومحاولة تقديم إضافة للبحث العلمي التاريخي حول جرائم فرنسا في الجزائر والعمل على فضح الاستعمار الفرنسي بما قام به من أعمال وحشية في حق الشعب الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية أملت علينا اختيار هذا الموضوع وتتمثل فيما يلي:

الذاتية:

- الرغبة الذاتية في الكشف عن أهم الجرائم والمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري من طرف الجيش الفرنسي.
- تبيان وتوضيح تضحيات وصمود الشعب الجزائري في سبيل نيل الاستقلال والحرية.

الموضوعية:

- ندرة الدراسات السابقة حول الموضوع ومن أبرزها المجازر قبل 8ماي 1945.
- معرفة مدى معاناة الشعب الجزائري خلال الثورة من أجل نيل الاستقلال.

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ج3، ط3، الجزائر: المؤسسة للكتاب، 1986.
[2] أحميدة عمراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، الجزائر، دار الهدى 2004.
[3] بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول، ثورات القرن التاسع عشر أ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- إبراز موقف الدول المغرب العربي من المجازر والجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري.

الإشكالية:

- فيما تجسدت جرائم الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين أثناء الثورة التحريرية؟
- وما موقف دول المغرب العربي من ذلك الجرائم البشعة؟

وتندرج ضمن جملة من الأسئلة الفرعية.

- ماهي الأساليب الردعية المرتكبة في حق الشعب الجزائري؟
- كيف تم تجسد القوانين والأساليب في حق الشعب الجزائري؟
- ما النتائج المرتكبة عن ذلك الجرائم الاستعمارية؟

المنهج المتبع:

اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي التاريخي في عرض مجريات الأحداث وتتبعها ووصفها وتحليلها ومدى تسلسلها من مرحلة إلى أخرى لتسهيل على القارئ فهم الموضوع.

خطة البحث:

تم وضع ثلاث فصول الفصل الأول وهو التمهيدي بعنوان لمحة عن جرائم الاحتلال الفرنسي قبل الثورة التحريرية وقبل تطرقنا إلى مجزرة قبيلة العوفية 1832، ومجزرة أولاد رباح 1845 ومحرقة الاغواط1852ومجازر8ماي1945 حيث تم ذكر أحداث ونتائج كل مجزرة بالتفصيل، أما الفصل الأول بعنوان جرائم الاحتلال الفرنسي أثناء الثورة التحريرية 1945-1962 ويتضمن القتل والتشريد والتعذيب تم تعريفها والتطرق لأنواعها وأسبابها وكذلك المحتشدات والمعتقلات بذكر أسبابها وأنواعها ونماذجها والتعريف بالمناطق المحرمة وتأثيرها على الثورة وذكر كذلك التجارب النووية تعريفها وأسبابها وآثارها، أما الفصل الثاني بعنوان موقف دول المغرب العربي من جرائم فرنسا أثناء الثورة التحريرية وفيه موقف كل من تونس والمغرب الأقصى وموريتانيا وليبيا وتتضمن الموقف السياسي وموقف الشعبي وموقف المنضمات والأحزاب كل منهما لكل دولة من دول المغرب العربي.

صعوبات البحث:

- صعوبة توفر المصادر والمراجع في المكان الذي أقطن فيه مما يجبرني على التنقل من أجل بعض المصادر والمراجع.
- عدم تعاون بعض الأشخاص معي في إنجاز البحث.
- كثرة المراجع والمصادر وتداخل المعلومات أدى إلى وقت طويل في فرزها وترتيبها.

الخطة النهائية

الخطة النهائية

الفصل التمهيدي: لمحة عن جرائم الاحتلال الفرنسي قبل الثورة االتحريرية 1830-1954

أولا: مجزرة قبيلة العوفية 1832

1: أحداث المجزرة

2: أسباب المجزرة

3: نتائج المجزرة

ثانيا: محرقة أولاد رباح 1845

1: أحداث المحرقة

2: أسباب المحرقة

3: نتائج المحرقة

ثالثا: محرقة الأغواط 1852

1: أحداث المحرقة

2: أسباب المحرقة

3: نتائج المحرقة

رابعا: مجازر 8ماي 1945

1: أحداث المجازر

2: أسباب المجازر

3: نتائج المجازر

الفصل الأول: جرائم الاحتلال الفرنسي أثناء الثورة التحريرية 1954-1962

أولا: القتل التشريد والتعذيب

1 : جرائم القتل والابادة

2 : التعذيب

3 : تدمير الممتلكات

ثانيا: تطور الجزائر بين 1956-1962

1 : المحتشدات والمعتقلات

2 : والمناطق المحرمة

3 : التهجير

ثالثا: الجرائم والتجارب النووية

1 : جرائم التجارب

2 : أسبابها

الخطة النهائية

3 : تأثيراتها

الفصل الثاني: موقف دول المغرب العربي من المجازر

أولا: المغرب

1 : تونس

2 : ليبيا

:

الفصل التمهيدي :مجازر فرنسا في الجزائر من 1830إلى 1954

تمهيد

تعد فرنسا من بين الدول القوية آنذاك والتي كانت تتسم بطابع استعمار الشعوب الضعيفة والاستيلاء على ما لديها من خيرات ومن أجل تحقيق ذلك عمدت على احتلال مناطق متواجدة في شمال القارة الافريقية المطلة على البحر المتوسط فكانت الجزائر من أول المستعمرات التي احتلها الاستعمار الفرنسي في المنطقة والذي كان في 5جويلية 1830 بعد حصار دام 3سنوات ومنذ ذلك الحين ارتكبت أبشع الجرائم من إبادة وقمع وتعذيب ونفي وتقتيل وغيرها من الفظائع، فكانت الإبادة الجماعية ومن بين هذه الجرائم التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري آنذاك بقيادة الجنرالات الفرنسيين بداية من 1830 أي من مجزرة قبيلة العوفية* 1833 ومحرقة أولاد رباح 1845 وكذلك محرقة الأغواط 1885 ونهاية بمجازر 8ماي 1945، والتطرق كذلك لأهم مواقف الهيئات حول هذه المجازروأهم.الأسباب.وراءالقيام.بها.[1]

[1] قبيلة العوفية: توجد جنوب شرق الجزائر العاصمة التي تعرف بمنطقة الحراش حاليا، وشكل همزة وصل ما بين المقاومين في قضية الجزائر والمقاومين الآخرين في سهل متيجة والأطلس البليدي والتيطري ومنطقة القبائل وكلها مناطق بمثابة المحيط القريب للعاصمة.

أولا: مجزرة قبيلة العوفية 1832

1. أحداث المجزرة

بعد وصول شكوى مبعوثي فرحات بن السعيد* لم تقم روفيقو بالاستعلام عن الأمر وإنما تحرت وفق طبيعته الدموية والعدوانية، فأرسل حملة لمهاجمة قبيلة ليلا، حيث كانت نائمة تحت خيامها فوصلت إلى طلوع النهار، وذبحت سكان القبيلة دون أن تكون لهم فرصة للدفاع عن أنفسهم كل من كان حي حكم عليه بالموت دون تمييز في السن أو الجنس.[1]

وتم القبض على شيخها الربيعة وإعدامه** دون محاكمة وحمل جنود الاحتلال رؤوس القتلى على أسنة رماحهم، وبعث الجنرال بجزء من الغنائم إلى قنصل المعارك وعرض الباقي في سوق باب عزون، حيث عرضت في هذا المنظر الفظيع أساور النساء في معاصم مبتورة وأقراط آذان لاصقة وأشلاء اللحم متدلية منها، وفي المساء أمرت السلطات السكان إضاءة محلاتهم احتفالا بجريمتها.[2]

ونذكر شهادة المزخرف الألماني أوغست جاجير الذي شارك بنفسه هذه المجزرة، حيث يروي بدقة كبيرة الفضائح التي ارتكبها الكتيبة بقوله: "تهب كل تنبئ في الخيام المهجورة وامتدت أيادي المخربة إلى أبسط الأشياء، واستولت العساكر الفرنسية على كل ما وجدته من ذهب وفضة وألبسة وأسلحة وغيرها من الأشياء الثمينة، بل حتى الأشياء التي لا قيمة لها لم تسلم من نهبهم، زيادة على ذلك حاولت القوات الاستعمارية ان تجر ورائها أكبر عدد ممكن من الماشية في استعجال كبير لأنها شاهدت مجموعات من البدو تتجه نحوها وذلك لمد يد المساعدة وإغاثة إخوانهم المهددين بالزوال".[3]

---

[1] فرحات بن السعيد: ولد سنة 1786 وينتمي إلى عائلة بوعكاز التي دخلت في صراع مرير مع عائلة بن قانة من أجل السلطة ثم تم عزله من مشيخة العرب من طرف الباي أحمد منذ 1827، وكان فرحات قد اختار حياة البدو والترحال والفروسية والشجاعة والكرم وعلى حساب العلم والمعرفة، وتم اغتياله سنة 1841: أنظر: محمد العربي حرز الله بمنطقة الزاب مائة عام من المقاومة 1830-1930، دار السبيل للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2008.

غانم يونون، مذبحة العوفية بوادي الحراش 1832 للظروف والتداعيات، مجلة عصور، المجلد 21، العدد2، تصنيف ج، ديسمبر 2022، ص280.

**قطع أس الشيخ ربيعة وحمل كهدية إلى الفوق دورفيقو، فقام هذا الأخير بالتبرع برأسه ورأس أم أولاد قبيلته إلى صليب يدعى يونافون البحري عليه عملية ليقنع مجادلا له كانت قد جرت مناقشة بينهما بحضور دورفيقو بأن الانسان يفقد الحياة مباشرة بعد قطع رأسه. أنظر: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، مج 4، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر،2009، ص15.

[2] سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص24.

[3] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص71.

2. أسباب المجزرة

وتشمل أسباب ارتكاب مجزرة العوفية 1832

يعود سبب هذه الإجابة إلى أن شيخ العرب فرحات بن السعيد* الذي كان العداء بينه وبين أحمد باي قد أرسل وفد إلى دوريفيقو** لطلب دعم الفرنسيين ضد عدوهم فاستقبلهم استقبالا حارا، وفي 5 أفريل 1832، حمل دوريفيقو هذا الوفد ببعض الهدايا إلى الشيخ فرحات بن السعيد غير أن اللصوص جرحو هذا الوفد أثناء عودته مما كان يحمل عند مجارح واد الحراش بحيث تعرضو للهجوم والنهب في أراضي قبيلة العوفية فعادوا يشكون حالهم إلى دوريفيقو الذي أفرغ غضبه على سكان القبيلة وعبر عن عدائه الشديد للجزائريين بارتكاب مجزرة رهيبة ضد أناس عزل.[1]

وتعود كذلك للطبيعة التعسفية والعدائية لدورفيقو ضد الجزائريين حيث كان يترصد الفرصة للإبراز هذه الطبيعة العدائية، فهو رحل أكثر استشاري شكل على عادات تعسفية وكان دائما على استعداد لاستبدال القانون بإرادته ونزعته الاستعمارية الاستبدادية، ولذلك فإن مذبحة العوفية تعكس درجة تعسف الإدارة الاستعمارية في تعاملها مع الجزائريين سواء كانوا مقاومين ام لا وبحثها عن الأسباب الدافعة لإبادتهم لأن هذه الإبادة هي جزء من السياسة الاستعمارية الفرنسية.[2]

3. نتائج مجزرة قبيلة العوفية

تبين من خلال التحقيق أن ليس لأفراد القبيلة أي مسؤولية في ذلك، إلا أن شيخ القبيلة تمت محاكمته محاكمة صورية وأعلام رغم أن التهمة لم تثبت عليه وعلى القبيلة، وتم قطع رأسه حمله هدية إلى دوق روفيقو الذي

---

[1] فرحات بن سعيد: ولد سنة 1786 وقتل مشيخة العرب سنة 1829 وهو آخر من تقلد مشايخه العرب من القواودة الرياحين من بني هلال، ثم عينه الأمير عبد القادر خليفة له في الصحراء نواحي بسكرة، قتل سنة 1848 إثر معركة نشبت بينلو بين البوازيد. أنظر: مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص61.

** سافاري الدوق دورفيقو: (1774-1833) منهم كاحتياطي في الكتيبة النورمندية عند نشوب الثورة الفرنسية، وفي سنة 1805 ترقى إلى رتبة الجنرال، خلق الجنرال بيريتيزين 1831، بقي في الجزائر مدة سنتين ارتكب فيها أبشع الجرائم، أنظر: أديب حرب بالتاريخ العسكري والإداري الأمير عبد القادر 1808-1847، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983، ص62.

محمد عيساوي ونبيل شرنخي، الجزائر الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1890-1871، ط، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص45.

[2] مرجع نفسه، ص46.

تبرع برأس الشيخ ربيع بن سيدي غانم ورأس أحد أفراد قبيلته إلى صليب بونافون ليجري على الرأسين التجاري العلمية.[1]

راح ضحيتها 1200 جزائري من الشيوخ والنساء والرضع هو بث الفزع والخوف في باقي القبائل وترهيبها حتى لا تنخرط في المفاوضة الشعبية.

قاموا بسلب مبعوثي العميل فرحات بن السعيد آغا الزيبان الهدايا التي كانت موجهة للدوق روفيقو، وأعطى الدوق أوكمر بقتل 4000 جزائري بعد رفضهم قراره بتحويل صاح كتشاوة إلى مركز عسكري سنة 1831 وبالتالي منفذ المجزرة يمتلك سجل إجرامي وسفاح سابق معروف بتعطشه للدماء.[2]

ثانيا: محرقة أولاد رباح 1845

1. أحداث المحرقة

محرقة أولاد رباح أو الهولوكوست بمنطقة جبال الظهرة ببلدية التقمارية بأقصى شرق ولاية مستغانم هي حلقة من سلسلة ما اقترفته فرنسا من جرائم لا تغتفر عبر مختلف جهات الوطن. جاءت هذه المحرقة في خضم انفجار المقاومة الشعبية التي اندلعت بالمنطقة بقيادة محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة بجبال الظهرة.[3]

قرر العقيد الفرنسي بليسي بعد السند والدعم المقدم من طرف قبائل المنطقة لأولاد رباح محاربة القبائل والقبيلة وعند فشله في ثني هذه القبيلة عن دعم الشيخ بومعزة ومقاومته قرر هذا العقيد إحراق أولاد رباح وبعيدا عن تكون محرقة الظهرة فعلا معزولا فإن هذه المحرقة قد خطط لها من قبل الجيش الفرنسي بحيث تلقى هذا العقيد الأمر من المحاكم العام للجزائر المار يشال Bugeaud *والذي أمره بسياسة الحرق والسلب وكان ذلك في 11جوان 1845 وحيث جاء في رسالته التي أرسلها إلى هذا العقيد لذا لجأ معزلا قطاع الطرق إلى مغاراتهم فتصرف معهم مثلما تصرف كافينياك بقبيلة صبيحته أحرقهم حتى يموتوا كالثعالب.[4]

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، و.ط، 2009، ص224.

[2] مجزرة قبيلة العوفية بالجزائر: جريمة ضد الإنسانية تؤكد وحشية الاستعمار الفرنسي، وكالة الأنباء الجزائرية، 29ماي2020 للمزيد أو علم Rttp //www.aps.dz./ar/ahgerie.

[3] بوعلام نجادي، الجلادون 1830-1962 تر محمد العراجي، منشورات(ANEP) د.ط، 2007، ص56.

* الماريشال بيجو: من نبلاء فيكوريني (فرنسا) الملقب إيلي ولد بمدينة ليمونج 1784 شارك في الحرب النابليونية خاض عدة معارك ضد الأمير، وفي 22فيفري 1841 عين حاكما عام على الجزائر شهدت فترته شن حرب إبادة على الأهالي كالحرق الجماعي واعتماد سياسة الأرض المحروقة، مات على إثر مرض سنة 1849. أنظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار البعث للطباعة والنشر، ط1، قسنطينة، الجزائر، 1980، ص28.

[4] يحي بوعزيز، المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840-1864، مجلة الأصالة، طبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ع 79. 12أوت1980، ض7.

في 17جوان1845 قصد العقيد بيليسي سهل بوجراس بحثا عن قبيلة أولاد رباح قفز لها بيليسيه وحطم أملاكها وأحرق ما أوجد منها طبقا لسياسة الأرض المحروقة التي جاء بها بيجو وخوفا من إدارة الاحتلال العسكرية فإن قبيلة أولاد رباح اعتصمت بإحدى الأغوار الموجودة في جبال الظهرة المطلة على مدينة تنس على أمل أن لا تصلهم القوات الفرنسية.[1]

ويسمى هذا الغار بغار الفراتيش وتذكر المصادر أن له مدخلين الرئيسي في الجنوب الغربي من الجبل والثاني من الجنوب الشرقي وعمق هذه المغارة 200متر وكان عدد السكان حوالي 1000 بين نساء وأطفال وشيوخ ورجال وكذلك الماشية وأمتعتهم التي حضنوها في داخل هذا الغار.[2]

قام بيليسيه وجنوده بمحاصرة الغار من جميع الجهات وطالب القبيلة بالاستسلام فردت عليه بإطلاق الرصاص وبعد الرفض سكان القبيلة من الخروج أمر بيليسيه جنود بجلب حزم الحطب ووضعها في المدخل الرئيسي ثم قام بإشعالها واستمر إلهاب النيران والدخان مما أدى بحياة ما داخل الغار ليلة 19 إلى 20 جوان 1845.[3]

2. أسباب محرقة أولاد رباح

تعود أسباب هذه المحرقة إلى دعم قبيلة أولاد رباح القاطنة بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة لمقاومة الشيخ الشريف محمد بن عبد الله* وهي المقاومة التي استمرت ما بين 1844و1847.[4]

ثالثا: محرقة الأغواط 1852

1. الأحداث المحرقة

حدث ذلك يوم السبت 4ديسمبر 1852 عندما استخدمت القوات الفرنسية الغازية والتي كان تعدادها حوالي 6000 جندي يؤطر حكم علاقة جنرالات. وكانت موزعة على الشكل التالي:

- العقيد ترومليي Trumelet من الشمال الغربي

---

[1] بوعزة بوضرساية وآخرون، الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1945، الجزائر، 2007، ص127.

[2] محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجزائر الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع (د.ط)، الجزائر، 2011، ص112.

[3] مرجع سابق، ص112.

[4] الشريف محمد بن عبد الله المدعو بومعزة: من قبيلة أولاد يونس بالظهرة، ولد عام 1822 يعود أصله إلى جنوب المغرب الأقصى أعلن الجهاد ضد الفرنسيين في 15أفريل 1845 وخاض عدة معارك ضد الطوابير المتنقلة بقيادة أزو وكترو وبيليسي وماري مونج وكاموا في منطقة أولاد نايل وسان حرمان في الزيان ألقى القبض عليه يوم 13أفريل 1847، وأودع السجن 5ماي 1847، أطلق سراحه نابليون الثالث بداية 1853. أنظر: بن يوسف تلمساني.

مرجع نفسه، ص114

- الجنرال بيليسي من الغرب
- العقيد بان في الجنوب الشرقي
- الرائد موران من الشرق

ونجد سلطة الاحتلال الفرنسي عملت على تجهيز سلطتها من أجل الاحتلال للمدينة وتمثل ذلك في جملة من النقاط نذكرها:

1- فصل قوات الفرقة الأولى والثالثة والرابعة للمدفعية

2- فصل الفرقة الثالثة للهندسة

3- الخط الخمسون مع كتيبة تحت قيادة "العقيد جرارد"

4- الخط الستون مع كتيبتين تحت قيادة "العقيد ماركيز دو لينيار"

5- الفرقة الأولى من الزواقين مع كتيبة تحت قيادة "الرائد بارد"[1]

في سنة 1852 قرر الحاكم العام راندون السيطرة على الجنوب الجزائري لتأمين التل وفتح الأبواب لحملات جديدة واستغلالها لتجارة العبيد السود والعمل على تحذير الاستعمار الفرنسي وإنهاء معضلة الصحراء.[2] وفي سبيل تحقيق ذلك أصدر قرار يقضي بتوقيف خليفة الأغواط "أحمد بن سالم" ويتمثل هذا السبب في الوقف أو العزل إلى سوء التسيير الذي كرسته بواحة الأغواط واستياء سكانها منه ومن الفرنسيين الذين نصبوه وإلى توريط أخيه يحي بن معمرين بن سالم بصفته آغا الأغواط مع شريف محمد بن عبد الله الذي يقود الاضطرابات التي ظهرت في الصحراء ضد الاحتلال الفرنسي.[3] وبعدها تم جمع عدد من الثائرين من قبائل صحراوية عدة وهاجمت القوات الفرنسية بالتعاون مع الصابحية والزواق الثوار الصحراويين عند مشارف وادي جدي في 12ماي 1852 ونجحت في تشتيت المشاة والفرسان والجمال.[4]

[1] مرجع سابق، ص94.

[2] بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول، ثورات القرن التاسع عشر أ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص159.

[3] مرجع سابق، ص159.

[4] عيسى بوقرين، الهولوكوست الفرنسي في الأغواط، مرجع سبق ذكر، ص98.

2. نتائج محرقة الأغواط 1852

بالنسبة للجيش الفرنسي تمثلت خسائره في قتل 186 رجلا وجرحى عدد آخر وعلى رأسهم الجزرال بوسكاز ونقيب الزواف"صراء" أي بالنسبة للطرف الجزائري نقلت خسائره في 700 رجل وأن الذين قتلو كانوا الذين حملوا السلاح ضد الجيش الفرنسي وأن النساء والأطفال تم الاشفاق عليهم وهذا حسب رأي ليون جاليبار.

ويذكر الجنرال بيليسي أن عدد قليل من الثائرين نجح في الهروب من الواحة واختراق صفوف الفرسان ومن بينهم محمد بن عبد الله شريف ورقلة، وقائد الثورة الذي فر إلى الصحراء متأثرا بجروحه.[1]

القتل الجماعي بما فيه قتل الأطفال واغتصاب الجزائر وهتك الأعراض، وكذلك امتلاء مختلف الشوارع والأزقة للمنازل بحثت الشهداء من الرجال والنساء وحتى المسنين من الشيوخ والعجائز الذين لم تشتتهم آلة القتل والتدمير.

عمل عساكر فرنسا يعبثون الأكياس بالجثث ويرمونها في مقبرة جماعية حتى وصفت السنة التي شهدت تلك المجزرة الرهيبة بعام (الشكاير) أو عام الخلية.[2]

رابعا: مجازر 8ماي 1945(قالمة–سطيف–خراطة)

1. الأحداث

كانت بداية هذه المجازر عبارة عن مظاهرات تخطيط من عناصر الحركة الوطنية الذين اجتمعوا سرا بقصر الشلالة في نهاية أفريل، واتفقوا على برنامج وهو مهاجمة الإدارة الفرنسية بإظهار قوة الحركة الوطنية ووعي الشعب الجزائري بمطالبه ولكن المظاهرة التي حدثت يوم الاحتفال صادف عداد لها نوع من الفوضى نتج عنها تأخر الحلفاء في تحديد اليوم الذي سيقع فيه الاحتفال.[3]

بادر حزب الشعب الجزائري بتنظيم المظاهرات عبر التراب الوطني وهو اليوم العالمي للعمال، ومن المعروف أن هذا الحزب التحفظ بتنظيمه السري رغم تواجده ضمن أحباب البيان والحرية، وقد كانت هذه المظاهرات متميزة ومن بين هذه الشعارات "استقلال الجزائر نهاية الاستعمار، تحرير مهما لي" ومن الملاحظ أن جل هذه

[1] بن غنو بلبروات، الاحتلال الفرنسي للأغواط وضواحيها سنة 1852م وجرائمه، مجلة عصور الجديدة. العدد 6، عدد خاص بخمسينية الاستقلال، ربع 1433ه، 2012م، ص47.

[2] محمد بوعزارة، نماذج من حرب الإبادة في الجزائر: مجرقة الأغواط مثلا، رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة للمزيد انظر: Rttp//www.raia /hyom.com

[3] أحميدة عمراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، الجزائر، دار الهدى 2004، ص148.

الشعارات تميزت وتدل على النضج السياسي والوعي المتزايد لدى الجماهير الشعبية والمناضلين، ثانيا عبرت على آمال معظم زعماء الأحزاب في هذا الظرف العصيب ومطالب الحركة الوطنية.[1]

وتم استعمال سلاح للطيران الجوي ضد القرى المجاورة وأقران الجير لحرق السكان والأهالي كما حدث في قالمة وفي شهادة لأحد من عاشوا هذه المجازر:" لقد كان القمع رهيب وحشي وكان من عمل الجيش والبحرية والطيران ورجال الدرك والمليشيات الأوروبية والحقيقة أن كل عربي لا يحمل علامة مثلثة الألوان مسلمة من طرف السلطات الاستعمارية كان يرد قتيلا".[2]

1.1 الأسباب الاقتصادية

كانت الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية شهدت عملية تجريد تحيزاتها الاقتصادية من أجل إطعام أوروبا، والذي تجرعته معاناة الشعب الجزائري من مجاعة كبيرة وأمراض قاتلة[3]، وكذلك نجد الحكومة الفرنسية تقول بأن السبب يعود إلى نقص في وسائل التغذية وأنها عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر.[4]

2.1 الأسباب السياسية

إعادة هيبة الجيش الفرنسي الذي لم يستطع الصمود أمام الجيش الألماني في جوان 1940. وإعادة الاعتبار لأسطورة الجيش الفرنسي لم يهزم.

نضج الحركة الوطنية الجزائرية بالتطور الإيجابي لفرحات عباس نحو القضية الوطنية، واتجاهاها نحو الوحدة والإئتلاف الذي تجسد أولا في بيان فيفري 1943 وجبهة أحباب البيان والحرية 1944، وقد تجاوزت مطالبها المساواة والعدالة، وانتقلت إلى المطالبة بالحكم الذاتي للجزائر بصفتها أمة ذات سيادة مع احتفاظ فرنسا بحق النظر والاشراف.

نمو الوعي السياسي للجزائريين بعد مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية وتأثرهم بالأوضاع الدولية بعد الحرب مثل ميثاق الأطلسي 1941 وميثاق هيئة الأمم المتحدة1945م وجامعة الدول العربية 1945م.[5]

2. نتائج مجازر 8ماي 1945

تتمثل نتائج مجازر 8ماي في جملة من النقاط يمكن ذكرها وذلك لكلا الطرفين الجزائريين والأوروبي.

---

[1] لهلالي لسعد، دور القوات الفرنسية في مجازر 8ماي1945، دراسة تحليلية من خلال الوثائق العسكرية الفرنسية والشهادات والكتابات الجزائرية، دار المجدد، 2018، ص230.

[2] مرجع نفسه، ص231.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزاشرية 1830-1945، ج3، ط3، الجزائر: المؤسسة للكتاب، 1986، ص236.

[4] منصور وزناجي، حكيمة، مجازر 8ماي 1945، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، ص23.

[5] مرجع نفسه، ص24.

الفصل التمهيدي: مجازر فرنسا في الجزائر من 1830إلى 1954

أ: على الجزائريين

- تمثلا عدد الضحايا 45 ألف شهيد وذكرت جريدة العلماء ان العدد 85 ألف وكان من الضروري الإشارة ان السلطات الاستعمارية لم تتجرأ في أي وقت من الأوقات على اجراء تحقيق شامل حول هذه المجازر.

- كما تم تعداد 5560 شهيد في نوفمبر ومنهم 3.696 في ناحية قسنطينة و1359 في ناحية مدينة الجزائر و505 في الناحية الوهرانية، هذا وقد صاحب اعمال الإبادة اعتقالات جماعية في صفوف الحركة الوطنية استمرت الى غاية شهر نوفمبر 1945.[1]

- القاء القبض على العديد من الشخصيات الوطنية مثل فرحات عباس، الدكتور سعدان، وكذلك العديد من مناضلي حزب الشعب الجزائري.[2]

- تم تقديم ما لا يقل عن 1500 شخص لمحاكمة فورية مستعجلة فحكم على 1307 شخص وأطلق صراح 250، وتم اعدام 99 جزائري حيث سلم اغلبهم الى ميلشيات ..... للإطلاق النار علبهم ونفس الشئ للمسجونين في سجن قالمة 14ماي1945.[3]

- التخريب والتدمير وحرق المباني والمنازل واتلاف المزارع وتجريد السكان من ممتلكاتهم وحتى ملابسهم.[4]

- قتل88اوروبي وجرح ما يقارب 150 توزعو على الشكل التالي21 في سطيف01 في اوروسيا في بوقاعة 11 في عين الكبيرة، 07 في خراطة ...الخ.

- كان تعامل المسؤولين الفرنسيين مع نتائج 8ماي1945بمنطيقتين منطلق الاعتبار الدولي ومنطق الحفاض على الإمبراطورية فعلى الصعيد الخارجي عملت على اقناع الراي العام العالمي لما جرى في الجزائر ليس سوى مناوشات داخلية كانت دافعها الجوع الناتج عما خلفته الحرب العالمية الثانية في البيئة الاقتصادية، اما على الصعيد الداخلي حرصت الإدارة الفرنسية على عدم تنازلها عن الجزائر.[5]

---

[1] قداش محفوض جزائر الجزائريين 1830-1945..... محمد الجزائر مؤسسة الوطنية لاتصال 2008' ص355.

[2] سعيدوني نصرالدين، منطلقات وأفاق ط3 الجزائر علم المعرفة 2008، ص134

[3] Mahfoud ka dache le 8 mai 1945 ANEP ALGERIA 2006 P 42

[4] سعيدوني نصرالدين، ذكرى وتضحيات حسيمة وعبرة وكفاح مرير، مجلة الذاكرة العدد الثاني، الجزائر، 1995 ص9

[5] بن إبراهيم بن العقون، عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945، ج2، ط2 الجزائر منشورات السائحي السائحي ،2008ص346

الفصل الأول: جرائم الاحتلال الفرنسي أثناء الثورة التحريرية 1954–1962

الفصل الأول: جرائم الاحتلال الفرنسي أثناء الثورة التحريرية 1954–1962

أولا: القتل، التشريد والتعذيب

1: القتل

2: التشريد

3: التعذيب

ثانيا: المحتشدات والمعتقلات

1: المحتشدات

2: المعتقلات

3: نماذج

ثالثا: المناطق المحرمة للتهجير

1: تعريفها

2: أقسام المناطق المحرمة

3: طرق إنشاء المناطق المحرمة

رابعا: التجارب النووية

1: تعريفها

2: أسبابها

3: آثارها

الفصل الأول: جرائم الاحتلال الفرنسي أثناء الثورة التحريرية 1954–1962

تمهيد

منذ أن وطئ المستعمر الفرنسي أرض الجزائر اتبع سياسة تعسفية ضد الشعب الجزائري وذلك من أجل تخويفه وترهيبه وإجباره على الاستسلام من جهة أو القضاء على المقاومة الجزائرية من جهة أخرى حيث ازدادت عمليات القمع والإبادة الجماعية بعد اندلا ع الثورة الجزائرية، نظرا لما شكلته هذه الأخيرة من خطر على وجودها، فحاولت بمختلف الأساليب خنقها في مهدها، ومن الجرائم الاستعمارية التي شهدتها هذه الفترة يتم تناولها في هذا الفصل.

أولا: القتل، التشريد والتعذيب

1. القتل

عد القتل من الأفعال الوحشية ضد الإنسانية ويهدف إلى إباحة الجنس، وقد حذرت اتفاقية جنيف من ارتكابه، إلا أن القوات الفرنسية ضربت هذه الاتفاقية عرض الحائط، فلقد ورد في مذكرات النقيب سي مراد[1] وصف لأحد مظاهر الإبادة الجماعية "وقفنا نكشف قمة الإبداع الفرنسي في الوحشية ما استطعنا عده يفوق الخمسين جسدا لأبرياء من مختلف الفئات، أطفال، شيوخ، ونساء، القوا جميعا أحياء في المطورة وصب عليهم البنزين ثم أضرمت فيهم النار".[2]

لقد قامت القوات الفرنسية بعد عمليات إجرامية من قتل وتشريد الأهالي وذلك قصد القضاء على جيش التحرير الوطني وإخماد مشكل الثورة، وأهم ما تميز به الاستعمار الفرنسي هو الانتقام والتدمير والتخريب وارتكاب جرائم بشتى أنواعها، وفي 31ديسمبر 1956 قدم الحاكم العام للجزائر روبير لاكوست للبرلمان الفرنسي تقرير عام حول وضعية الحرب المتوحشة في الجزائر، إذ صرح قائلا: "بأن عدد القتلى في صفوف الجزائريين قد بلغ 23189 قتيلا منهم حوالي 3876 اختفوا والبحث مازال جاريا عنهم".[3]

وقد شهد في ملف الجندي جان موليير أنه من الناحية العسكرية من المحال أن نجد حلا للقضية بالوسائل العسكرية فقد خسرت الكتيبة الأولى للرماة الجزائريين 17 قتيلا في كمين نصب لها قرب بني سلمان كما قتل من فرقة المرفعية منذ أربعة أيام 13 جندي في كمين.[4]

وكذلك نجد الجيش الفرنسي قام بتقتيل أبناء منطقة الأوراس بعد عمليات التمشيط دقيقة وقد أعطى هذا الجنرال تعليمات لجنود بعدم اعتقال أي متمرد يقع في أيديهم بل يجب قتله، وعليه فإن التصفية الجسدية لكل متمرد هي الأسلوب الفعال لردع السكان ومنعهم من تقديم أي دعم أو مساعدة للثوار، ففي حارس 1955 تبين أن عمليات القمع وحرق القرى في الأوراس والقبائل عبر مجدية وأن السكان يتعاونون مع الثوار من أجل دعم الثورة.[5]

---

[1] النقيب سي مراد، ولد في أكتوبر 1928 بولاية الشلف اسمه الحقيقي عبد الرحمان كريمي، حفظ القرآن الكريم في سن مبكر، درس الفقه وتلقى العلوم على يد شيخه سي الجيلالي الفارسي، أنظر: سي مراد عبد الرحمان كريمي، ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الجزائر، د.ت، ص9.

[2] عبد الرحمان كريمي، المرجع السابق، ص86.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص40.

[4] مصطفى طلاصا، بسام عسلي، الثورة الجزائرية، طلاسي للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص423.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1960، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص406.

1.1 أنواع القتل

أ. **القتل العمدي:** هو فعل يعكس وحشية وبربرية السفاحين الفرنسيين ويتم ذلك بإعدام الأفراد دون محاكمة ويعد هذا انتهاكا لحقوق الإنسان ومخالفا لما جاء في المادة الثالثة من اتفاقيات جينيف، وهو فعل محرم ويعاقب مرتكبوه وفق القانون الدولي، وهو مخل بالقيم الإنسانية لذا مارس السفاحون في سرية تامة وتغطية هذا الفعل بمحاولة الهروب أو الانتحار وكثيرا ما يطلق عليه مصطلح الموقوفين.[1]

ب. **القتل بطريقة النزهة في الغابة:** يتم إفراج المعتقل في المركز في ساحات متأخرة في اتجاه مكان معزول وبعيدا في الغابة وبعد حفر حفرة(قبر)، يأتي بهذا الشخص إلى هذا المكان ليطلق عليه عيارات نارية ودفنه وفي ذلك المكان، ويقول أحد المجندين الفرنسيين عن هذه الطريقة ما يلي: "وفي النهار تأتي بالمعتقل بعيدا عن المركز وفي المكان بعيد عن الأنظار يقوم المعتقل بحفر حفرة وهي قبره تحت حراسة الجندي.[2]

ت. **القتل أثناء التعذيب:** الكثير من المناضلين الذين ألقي عليهم القبض أو تم اعتقالهم في المراكز العسكرية أو المدنية من أجل الاستنطاق لم يظهروا للوجود مرة ثانية بسبب شراسة التعذيب مما أدى يد الجلادين ثم التخلص من الجثة بأي طريقة.[3]

ث. **القتل العمدي تخوفا من رفع شكوى:** قام الاستعمار الفرنسي بالتخلص من الطبقة المثقفة بالاغتيال وفسروا ذلك بانتحار المعتقل أو فراره خوفا من رفع شكوى على ممارسة التعذيب الوحشي المخالف لمبادئ القانون الدولي.[4]

2. التشريد

في الوقت الذي كانت فيه القوات الفرنسية تمارس عمليات التقتيل الجماعي والفردي وممارسة التعذيب على الجزائريين، كانت لسلطات الفرنسية تقوم بتطبيق جرائم أخرى، حيث أنها قامت بتدمير الممتلكات وحرق المداشر والمدن والغابات والإرهاب الشعب وإظهار شدة وصرامة الدولة الفرنسية وهو ما يؤدي في نظر السلطات الفرنسية إلى إنتكاسة الشعب بدفعه إلى عدم تقديم الدعم وتدعيم الثورة، حيث يرى المسؤولون

[1] يمثل هذه الجرائم النكراء كان الفرنسيون يريدون أن يخمدوا الثورة (انظر: الملحق رقم (02): محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص240).

[2] رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1954-1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص228.

[3] رشيد زبير، المرجع نفسه، ص231.

[4] رشيد زبير، المرجع نفسه، ص237.

الفرنسيون أن جيش التحرير الوطني يستمد قوته وطاقته البشرية واستمرار وجوده في مؤازرة السكان والإطار الطبيعي له، وعليه فلابد من محاصرة وتعمير هذا المصدر.[1]

وكذلك قام الفرنسيون تجميع السكان قرب المراكز الإدارية الفرنسية أو الثكنات التابعة للجيش الفرنسي بهدف عزل الشعب عن جيش التحرير الوطني ومراقبة الريف الذي يمثل عمق الثورة الاستراتيجية دون أن يتأثر الشعب بالعمل الدعائي والسياسي الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني.[2]

ولم تقتصر عملية التشريد على ترحيل السكان على أرضهم ومصادرة ممتلكاتهم بل توازت هذه العملية مع سياسة التشريد الثقافي بتحويل معظم المؤسسات التربوية من مدارس وكتاتيب بالمدن الجزائرية ثكنات عسكرية أو مراكز تعذيب ومن بين النماذج الدالة على ذلك، حملة التشريد التي تعرض لها سكان الشمال القسنطيني في 3جوان 1957 حيث قامت بطرد سكان المداشر الواقعة بالقل والميلية وتشريد سكان المناطق الحدودية الشرقية يوم 19فيفري 1958 في كل من القالة والكويف وتبسة والوترة ومرسط.[3]

3. التعذيب

إن التعذيب كظاهرة لم يكن وليد الثورة بل كان موجودا قبل ذلك كأسلوب بسيط على كل من يقع في قبضة مصالح الأمن الفرنسية وخلال الثورة صارت ممارسة التعذيب عمل روتيني[4]، وقد كانت ممارسة التعذيب قديمة وسلوك شبه آلي بالجزائر ارتبط بأعمال الاضطهاد والعنف والابادة وبمختلف أنواع القهر التي تتفنن في ممارستها ضباط الجيش الفرنسي وباستخدام التعذيب ضرورة حتمية واستراتيجية متبعة من طرف الإدارة الاستعمارية تمكننا من الاحتفاظ بالجزائر، كفرنسية لأن التخلي عن الجزائر سيعتبر جريمة وهذه الجريمة لا نستطيع منع قمعها.[5]

أجهزة التعذيب:

خلال الفترة 1954 إلى 1962، حيث تباينت الأجهزة حسب المصالح التي أسندت لها ونذكر منها:

- **جهاز البوليس(الشرطة):**

كان الجهاز الأساسي للبوليس الفرنسي يسمى بالشرطة القضائية وشرطة الاستعلامات العامة وكذا بوليس الدولة، وهذه الأجهزة كانت تقوم باستنطاق المدنيين الجزائريين، حيث ذكر جون ميري بأن أساليب التعذيب البوليسي أصحت تستخدم بصفة منظمة وعلانية سواء تعلق الأمر بالمدنيين أو العسكريين وبذلك خرجت الشرطة

[1] هيئة التحرير، هكذا يحارب الجيش الفرنسي، مجلة المجاهد، 6-2، 1956، ص11.
[2] المرجع نفسه، ص11.
[3] المرجع نفسه، ص13.
[4] يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، تر: مسعود الحاج، دار هرمة الجزائر، 2005، ص105.
[5] رشيد زبير، المرجع السابق، ص20.

عن مهامها الرئيسية التي تتمثل في حفظ الأمن على حياة المواطنين، هذا ما أدى بجون ميري إلى تقديم استقالته في جانفي 1975 نظرا للأساليب القمعية التي كانت تمارسها الشرطة خلال عمليات الاستنطاق.[1]

وصف محمد ديب عن تعذيب الشرطة الفرنسية الجزائريين بشكل عشوائي يقول: "إن الشرطة بالجزائر تعودت على ضرب المعتقل قبل استنطاقه وهذا يعني أن هذا الجهاز كان من أجل تعذيب الجزائريين فقط وليس بالضرورة من أجل الاستنطاق والاعتراف.[2]

- **جهاز الأمن الإقليمي (DST)**

لعب هذا الجهاز دور كبير في البحث عن المعلومات محاولا إعادة الأمن في الجزائر وذلك بالقضاء على الرؤوس السياسية الثورية الأساسية التي فجرت وتقود للثورة بالرغم من صلاحيتها المحدودة المتمثلة في حماية الحدود الإقليمية فقط، فكانت مهمته في الحقيقة اصطياد وتعذيب هؤلاء ولقد نفى روجي وبيروت المسؤول الأول عن جهاد الإدارة الأمن الإقليمي ممارسة التعذيب في حق الجزائريين، لكن الحقيقة عكس ذلك من خلال التصريحات والشهادات التي تدين هذا الجهاز لممارسة التعذيب بشدة أثناء الثورة في مرحلتها الأولى.[3]

- **الوحدة العسكرية والفرق المتحركة للبوليس الريفي (GMPR)**

بحلول سنة 1956 منح الثلاث جنرالات كامل السلطات في المناطق الريفية من أجل إعادة الأمن من بينهم الجنرالات بولاد بار، فكانت الوحدة بمختلف أنواعها تمارس التعذيب أثناء العمليات العسكرية برفقة الوحدة المنتشرة في المناطق الريفية الخاصة، فمارست هي الأخرى بإشراف العقيد لوروا التعذيب بإلقاء القبض على الثوار والمشتبه فيهم واتخذت من الجبال مركز لها كانت تنشط هناك وفي جبال بلدية الشريعة شواهد على ذلك.[4]

- **الفرق الإدارية الخاصة (SAS) والمنظمة الإرهابية السرية (اليد الحمراء)**

هي فكرة الحاكم العام جاك سوستيل أنشأها محل الفروع الإدارية القديمة في أفريل 1955م في نية ظاهرة ضبط شؤون الأهالي تحت مسؤولية الجنرال برلانج، إلا أنها فالواقع لعبت دورا كبيرا في الحرب النفسية التي كانت تقوم بها السلطات الاستعمارية اتجاه الجزائريين بالمشاركة مع الكتائب المتخصصة في فنون التعذيب من أجل عزل شعب الريف عن الجبهة باختراق الحريات الفردية، وانتهاك حقوق الانسان أما فيما يخص المنظمة الإرهابية والتي هي غير قانونية كانت تنشط سريا مكونة من عناصر الكولون العنصريين، كانت تخلق الرعب والفزع في الأواسط

[1] عشري حميدة، بطاهر حبيبة، التعذيب الفرنسي أثناء الثورة الجزائرية 1954 بالولاية الرابعة أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم الإنسانية مليانة، 13هـ، ص57.

[2] محمد عباس، فرنسا الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، ص430.

[3] سعدي يانس، ذكريات معركة الجزائر، تر: إبراهيم حتفي، د.م.ن، د.س، ص32.

[4] المرجع نفسه، ص35.

الشعبية خاصة في الولاية المفجرة للثورة تأسست سنة 1955م، وتم تنظيمها عبر المدن الصغرى والكبرى لتمارس التعذيب بوحشية وإجرام دنيء.[1]

- **فرق الحركى (الوحدات العسكرية الجزائرية)**

شكلت في بعض الجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية وكان لها دور كبيرا في مواجهة الثورة والتعذيب الجزائريين مثل جيش قويس ووحدة الباشا بوعلام [2]في 1956م وقد كان لهؤلاء دورا كبيرا في تعذيب المعتقلين الموجودين في السجون والمعتقلات.[3]

لقد عمل المستعمر الفرنسي على تطوير أساليب التعذيب أثناء الثورة التحريرية من خلال تحديث وسائله وتعديدها خاصة خلال 1955-1962 تزامنا مع اشتداد الثورة واتساع نطاقها، وقد تفنن السفاحون والجلادون الذين ينتمون إلى مختلف أجهزة القمع الاستعمارية في تطوير أساليب التعذيب وتعد هذه الأساليب بمثابة وسائل ضرورية بالنسبة للسلطات الاستعمارية[4]. ويمكن ذكر أنواع التعذيب مع شرح الأساليب المستعملة وهي كالتالي:

1: التعذيب الجسدي:

هي إلحاق الضرر والأذى بالمعتقل وتعريضه للضرب بدءا من التعذيب بالأسلوب اللطيف والمتمثل في الصفعات على مستوى البطن وانتهاء إلى أقصى أشكال المعاناة نتف من الجلد بواسطة الكماشات ويتم ذلك باستعمال عدة أساليب منها:

- استعمال الكهرباء حيث يعرى المعذب ويمدد على طاولة العمليات وتربط أعضائه ويرمى عليه سطل من الماء لتنغلق الدارة الكهربائية ويوضع بذلك التيار الكهربائي في مناطق حساسة للشخص.[5]
- التعذيب بالملاقط وهي صغيرة مستطيلة توضع إحداها في طرف الأذن اليمنى والأخرى في إصبع اليد اليمنى وتوصلان بالتيار الكهربائي
- تهرس الأصابع بالمطارق والكماشات وتتواصل سلسلة العذاب إلى أصابع الرجلين

[1] قويس: وهو الإسم الرمز الذي أطلقه المكتب الثاني للعدو بالعاصمة على بلحاج الجيلالي عبد القادر المدعو قويس من قدماء العسكريين الذين تلقو تكوينا بمدرسة شرشال المخرط ليصبح الرقم الثاني في المنظمة الخاصة التي تتكفل بالتدريب العسكري ألقي عليه القبض وأدخل السجن وأطلق سراحه في 1955 لينشأ جماعة مسلحة(ميشيلي) في منطقة زدين وتزود بالسلاح من طرف القوات، الفرنسية (انظر، مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص222.

[2] الباشا بوعلام، ولد عام 1906 بسوق أهراس ضابط عين بصفة قائد ليصبح باشا آغا في معقل عائلة بيني بوداون جبال الونشريس وكان من الأوائل الذين أسسوا الحركي للدفاع عن مناطقهم ولقد نشطت حركته في مناطق الشلف ووادي فضة والونشريس(أنظر: محمد الشريف ولد الحسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص151).

[3] محمد ديعيش، مجلة البحوث التاريخية دورية سداسية محكمة، جامعة بوضياف، العدد 1، المسيلة، 2017، ص61.

[4] رشيد زبير، جرائم فرنسا الولاية الرابعة، ص21.

[5] بوعلام نجادي، الجلادون (1830-1962) محمد المعراجي، منشورات ANEP الجزائر، 2007، ص146.

- التعذيب بالماء وذلك بإدخال قمع في الفم ويفرغ فيه الماء حتى ينتفخ البطن انتفاخا فاحشا فإذا امتنع المعذب من الشرب يغلق منخره حتى يختنق، كذلك يتم وضع رأس المعذب لمدة طويلة وتكرر العملية عدة مرات حتى يجبره على الكلام.
- وضع الضحية على شكل صليب على الأرض المبللة والباردة في مغارات في هذه الوضعية أيام عديدة في الظلام الدامس والعزلة المطلقة.[1]

2: التعذيب النفسي:

يقوم الجلادين باستنطاق الإنسان بوسائل التعذيب فإن لم يقدر على انتزاع الاعتراف من المعذب ويقوم باغتصاب زوجته وأخته أو إحدى محارمه الأخريات تحت سمعه وبصره.

يتم وضع سنة إلى ثمانية من المتهمين في برميل خمر ضيق لا يتسع إلا لثلاثة وهناك يمكثون من عشرين إلى ثلاثين يوم ولا يوجد إلا فتحة، فتحة صغيرة أسفل البرميل يدخل منها الهواء.[2]

ثانيا: المحتشدات والمعتقلات

1. المحتشدات

المحتشد لغة:

مشتق من لفظ حشد أي جمع وضم مجموعة من الناس في مكان محدود، ومنها جاءت كلمة محتشد والتي تعني مجمع[3]. والمحتشد في اللغة الإنجليزية "orowd" وهو فعل يقصد به جمع الناس مع بعض لملأ المكان.[4]

أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي هي مستوطنات غير طبيعية، تضم وطنيين غير متداينين أو متبعين قضائيا أو عملت في أماكن حددتها السلطات الاستعمارية، تحيط بها الأسلاك الشائكة، يقيم فيها جزائريون هربوا غصبا من أراضيهم وفرضت على هذه المحتشدات صرامة مشددة بهدف عزل الشعب عن الثورة وبالتالي وضع كل أشكال الدعم عن المجاهدين.[5]

وتعرف كذلك باسم السلك نظرا للأسلاك الشائكة التي كانت تحيط بها، وفي نفس الوقت هذه المحتشدات هي شبيهة بمراكز التصفية، وتختلف عنها في اتساع رقعتها وتعدد المسؤولين بها، وهيمنة رجال المصالح الإدارية

[1] جريدة المجاهد، التعذيب الاستعماري في الجزائر، فنونه وأساليبه الوحشية، العدد 15، أوت 1957، ج1، ص26.

[2] بوعلام بجادي، المرجع السابق، ص151.

[3] خميس سعدي، معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأكاديمية، الجزائر، 2015، ص32.

[4] عبد الوهاب أو سليم، المحتشدات والفرق الإدارية المختصة من خلال جريدة المجاهد، الناصرية للدراسات، العدد 56-62، جامعة تيارت، ديسمبر، 2012، ص167.

[5] دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص76.

الخاصة S.A.S عليها، وأيضا تمارس فيها أنواع الاستنطاق والتعذيب كباقي المراكز، ويتعرض نزلاؤها للمصير المجهول أيضا.[1]

وقد كانت هذه المحتشدات عبارة عن سجون جماعية بداخلها كل أنواع البؤس والحرمان، حيث أشار الأسقف "جاك بومون" واصفا الأوضاع المزرية للأطفال المحتشدات في كراسة دونها في أكتوبر 1959 بقوله: "رأيت أطفال تميز عظامهم تحت البشرة بوضوح إنهم أطفال أنهكتهم الحمى والبرد، فلم يكتمل نموهم، ورافقتهم الشحوب والهزل، وأكلتهم الأمراض المختلفة دون أن يجدوا فرصا من الكنين لإيقاف الحمى لقد رأيتهم يرتجفون من الحمى وهم راقدون على الأرض بدون غطاء، لقد زرت الكثير من المراكز التي لا يوجد بها غطاء واحد وإذ وجد في بعض الأحيان فهو غطاء واحد لثلاثة عشر شخصا يتغطون به جميعا في خيمة واحدة".[2]

كان الهدف من إنشاء هذه المراكز هو عزل الشعب عن الثورة فإن كيفية إنشاءها وموقعها وتصميمها، والعدد الموجود فيها وأوضاعها تختلف من مركز إلى آخر منذ سنة 1956، أخذت عكرة التجمع طابع الخطة المستمرة لإخلاء كل المناطق المعروفة بولائها لجيش التحرير من سكان وجعلها مناطق محرمة ومن هذه السنة تحدد أسلوب عملية التجمع ويكون بإحدى الطريقتين:[3]

الطريقة الأولى:

تكون طريقة غير إرادية دون علم السكان ويتم تجميعهم بسرعة من طرف الوحدات العسكرية سواء من أجل تطويق المنطقة أو من أجل تمشيط كلي لها، فيكون بأمر من السلطات العسكرية العليا، فالشعب المحتشد يصبح تحت الإدارة العسكرية، ومن هذه المراكز نجد مركز برج بونعامة، حيث تم جمع كل من شر جبال الونشريس وهي أربعة عشر دوار كالتالي: بني هندل-بني لحسن-بني شايب- بني بوعناب-بني وزان-واد بوسليمان.

الطريقة الثانية:

تكون إرادية ومنظمة أي إعطاء مهلة زمنية للسكان، ومن أمثلة هذه المراكز التي تم إنشاؤها بالطريقة المنظمة والإرادية زياد بالشلف وجباية بدائرة مليانة.[4]

ولقد أكد المارشال كورناتون إن أنول مركز للتجمع تعود إلى سنة 1955 وكان أول من أنشأها الجنرال بارلانج فقد كتب فيه في سنة 28جويلية 1960 قائلا: لقد أنجزت تجميعات الأعراس الأولى سنة 1950 في مركز مشونش تكون بوحمامة، ومن أنواع المحتشدات في الجزائر نذكر:

[1] خميسي سعدي، المرجع السابق، ص34.

[2] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1965-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص202.

[3] رشيد زبير، جرائم فرنسا في الولاية الرابعة(1956-1962م) دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص125.

[4] رشيد زبير، المرجع نفسه، ص126.

أ. **القرى المجمعة: villages regroups** ويقصد بها القرى المنشأة في إطار تحسين السكن الريفي بعد توفير حد أدنى من ضروريات الحياة.

ب. **مراكز التجميع والحصر:** ويقصد بها تجميع سكان المناطق الجبلية البعيدين عن كل المراقبة وحصرهم في منطقة ضيقة تسمح بمراقبتهم.

ت. **مراعاة إعادة التوطين:** تشبه تقريبا النوع السابق ولكن السكان لا يجمعون إلا بعد توفير حد أدنى من ضروريات الحياة.

ث. **د-القرى الجديدة: nouveau villages** مست هذه العملية المناطق الجبلية التي أعلنت كمناطق محرمة حيث تم إفراغها وترحيل سكانها إلى مواقع جديدة وفيها تم إقامة قرى جديدة ذات طابع عمراني نمطي.[1]

2. المعتقلات

تعرف المعتقلات في اللغة أنها مصطلح مشتق من فعل اعتقلت اعتقل مصدر اعتقال، بمعنى اعتقال القائد حسبه أي سحبته، اعتقله عن حاجته بمعنى حبسه ومنعه عنها.[2]

أما في اللغة الفرنسية بمعنى "detenu" أي إلقاء الشخص في مكان مثل مركز الشرطة ومنعه من الخروج، إذا فالاعتقال هي عملية إيقاف شخص بسبب سياسي.[3]

والتعريف الاصطلاحي، فيعرف المعتقل عن كل مكان يجمع فيه الناس وتقيد فيه حريته ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة فلا يتعرض من في المعتقل بالمحاكمة إذ يبقون مرهونين بحياة الحوادث الطارئة ويتعرضون للعذاب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يثبت في أمرهم وتختلف حياتهم في المعتقلات باختلاف الإدارة التي تسيرهم ويتمتعون ببعض الحريات كالاطلاع على الصحف السماع للإذاعة والتنقل في المرافق وحتى ممارسة الرياضة والتعليم الفردي والجماعي.[4]

وأثناء الثورة التحريرية شاع استخدام المعتقل كمصطلح تاريخي وقد أطلق على المكان الذي كان الفرنسيون يعتقلون فيه الجزائريون وقد كان الشعب الجزائري أيام الثورة التحريرية يستعمل المعتقل مرادف للسجن أو الحبس كما يعني أيضا تجميع عدد من المناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي والشخص المعتقل هو الفرد

[1] محمد تسمبازي، المحتشدات بولاية سطيف، بازر، بسكرة، ت 52 انموذجا، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص38.

[2] المنجد في اللغة والإعلام، ص119.

[3] عبد المالك كرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، د ت، ص59.

[4] محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص13.

الذي يتم حبسه نتيجة لنشاط سياسي قام به في فترة الثورة التحريرية كقيامه بالمظاهرات أو انضمامه إلى حزب أو حركة سياسية معينة.[1]

لقد عملت السلطات الاستعمارية على إيجاد المعتقلات ابتداء من منتصف سنة 1955، بعد فرضها لحالة الطوارئ في 30أفريل 1955 من أجل السماح لنفسها باعتقال وسجن كل مشتبه فيه سواء مساعد الثورة أو متعاطف معها، ومنه قامت بجملة اغتيالات في حق الشعب الجزائري، وأول معتقل تم إنشاؤه في الجزائر يرجع إلى شهر أفريل 1955.[2]

وتختلف حياة المعتقلين داخل المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيرهم ولا يخضعون للباس معين، كما في السجن إلى ذلك أنهم يتمتعون ببعض الحريات داخل المعتقل باضطلاع على الصحف والسماع للإذاعة.[3]

كانت السلطات الفرنسية قد أنشأت عددا كبيرا من المعتقلات التي كانت تشبه كثيرا المحتشدات في دورها وهدفها لتسلط أقسى أنواع العذاب والعقاب في حق الشعب الثائر على أوضاعه التي لم يعد يطيقها بما فعله الاستعمار من تقتيل وتنكيل وطمس لمعالم الشخصية الجزائرية المسلمة وكانت تهدف من إقامة هذه المعتقلات إفشال الثورة وتفريغها من محتواها الشعبي، وقطع الصلة بين المجاهدين وعامة الشعب في الريف وتحطيم معنويات المجاهدين، وبالتالي القضاء على الثورة من خلال اعتقال أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.[4]

رغم الإجراءات التعسفية وغير أخلاقية في حق الشعب الجزائري من أجل عزله عن المجاهدين الذين يستمدون قوتهم وبقاءهم من دعم السكان لهم، ووضعهم في معتقلات ومحتشدات تحت الحراسة المشددة، إلا أن ذلك لم يكن إلا جانبا إيجابيا على تطور الكفاح المسلح داخل الوطن، والنضال السياسي خارجه، حيث زاد التفاف الشعب حول الثورة من خلال دور المحتشدات والمعتقلات والسجون في التوعية المستمرة داخل هذه المراكز وخارجها بفضل التنظيم المحكم لخلايا جبهة التحرير.[5]

ورغم قساوة الجلادين في التعامل مع المناضلين والمجاهدين الموقوفين في مختلف المراكز والسجون بالجزائر وفرنسا، غلا أنه كان لها دور كبير في تكوين المناضلين سياسيا وتثقيفيا، وكثيرا ما كانوا صلة وصل بين مختلف فصائل المجاهدين. يذكر المجاهد ياسف سعدي، أحد قادة المنظمة الحرة بالعاصمة خلال ثورة التحرير، والذي اعتقلته فرقة من المظليين والشرطة في 24سبتمبر 1957م، حيث يقول في فروم الشروق اليومي: "كان إعادة

[1] عبد المالك مركاض، المرجع السابق، ص80.

[2] Patrick Kessel ; Giovanni perilli, peuple Algérien et la guerre, lettres et témoignages d'Algériens (1954-1962), pris mespeul, 1962, p72.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية مصلحة البحوث والتوثيق بالمركز، ص13.

[4] فاطمة الزهراء سيدهم، أنواع المعتقلات ودور المساجين في النظال الوطني، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص، ديسمبر، 2012، ص265.

[5] المرجع نفسه، ص266.

تشكيل نظام الثورة بالعاصمة بمساعدة أحد حراس السجن، لكنه تم اكتشاف التنظيم السري الذي كنت أديره من داخل السجن...".[1]

[1] مرجع نفسه، ص266.

ومن بين الأهداف التي كان يصبو إليها المستعمر الفرنسي من خلال إقامة المعتقلات نذكر ما يلي:

- إبعاد واعتقال الأفراد المحتمل التحاقهم بصفو جيش التحرير الوطني، أو تعاونهم مع الثوار، ومراقبتهم ومحاولة تغيير أفكارهم عن طريق غسل المخ.

- العملي على تحطيم نفسيات المعتقلين عن طريق القمع والإرهاب بغية الوصول بأصحابها إلى حافة الانهيار النفسي وفي هذه الحالة يسهل استدراجهم وضمهم إلى الجانب الفرنسي.

- تحضير هذه العناصر الجزائرية إلى قبول التعاون مع إدارة الاحتلال والانخراط في المشاريع المضادة للثورة، وهذا بعد مرورها على مقرات المصالح البسيكولوجية التابعة للجيش، التي كانت تعمل وفق خطط نفسية استخلصوها من خلال دراستهم لعلم النفس الاجتماعي.

- بث التفرقة السياسية بين أفراد التنظيم الواحد مثلا بين أفراد جيش التحرير الوطني وأفراد المنظمة المدنية ل (ج.ت.و)، ومن جهة أخرى بين المنضوين تحت لواء (ج.ت.و) وغير منخرطين فيها، وإثارة النعرات الجهوية وإحياء النظرة العرقية.[1]

وتتمثل أنواع المعتقلات ورغم تشابهها بين السجون والمحتشدات إلا أن الواقع غير ذلك فهي أنواع متعددة ونذكر منها:

1.2 المعتقلات السياسية

هذا النوع من المعتقلات سمتها إدارة الاحتلال "مراكز الإيواء" (Centre d'hebergement)، والمعتقلين "بالمقيمين"، أو "المحتجزين" (Assigne a residence)، وقد لجأت إلى استخدام هذه التسمية المهذبة للدلالة عن معسكرات الاعتقال تفاديا للضغوط البرلمانية والاحتجاجات المحتملة عن سماع كلمة محتشد أو معتقل اللذين لهما وقع سيء في نفوس الفرنسيين الذين اعتقلوا بالمعتقلات النازية. والحكومة الفرنسية التي قدمت مشروع قانون حالة الطوارئ التزمت وتعهدت أمام النواب أنه لا يمكن أن تكون هناك معسكرات اعتقال في الجزائر. وحول المعتقلات التي قامت سلطات الاحتلال بفتحها في الجزائر نشرت جريدة البصائر في العديد من موضوعاتها وعلى صدر الصفحة الأولى من الجريدة عدة تعليقات تضمنت جانبا من التهكم والسخرية على المسميات الرسمية التي استخدمت للإشارة لمعسكرات الاعتقال وأطلقت عليها اسم مراكز الضيافة.[2]

[1] بلقاسم بن أحسن كافي، نزيل المعتقلات 1955–1962، دار الوليد، د.س، ص83.

[2] محمد الطاهر الأطرش، المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 1نوفمبر 1954و 20أوت 1956، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المنعقد بتاريخ 8–10 ماي 1984 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة، ص96.

وبخصوص تسميتها الرسمية بالنسبة للإدارة الفرنسية فهي "مراكز إيواء" عهد بتسييرها إلى مصلحة مركزية تدعى "المصلحة المركزية لمراكز الإيواء" ابتداء من يوم 7جويلية 1955م تاريخ صدور تعليمة الحاكم العام جاك سوستيل (Jacques Soustelle) صيغت على ضوء التقرير الذي أعدد أحد مفتشي الإدارة المركزية حول تسيير المعتقلات.[1]

ونزلاء هذا النوع من المعتقلات هم من قدماء المنتخبين والإطارات القيادية في الحركة الوطنية والنقابين والمناضلين أو الأشخاص الذين برأت ساحتهم المحكمة فأخذوا إلى المعتقلات بقرارات إدارية ومن مشبوهين الذين تريد إدارة الاحتلال إبعادهم والتخلص منهم، ومواطنون أوقفوا لأنهم وجدو بالصدفة أمام عمليات الجيش أو خلال دوريات للشرطة أو لحملات التفتيش التي يقوم بها الدرك، ولما لم يثبت ضدهم شيء على مشاركتهم في الثورة أثناء التحقيق وعمليات الاستنطاق من طرف مختلف المصالح الأمنية يحتجزون لفترات إضافية ويحولون إلى المعتقلات، على أمل إثبات التهمة عليهم على ضوء تحقيق إضافي أو اعترافات يدلي بها أفراد يتم اعتقالهم لاحقا.[2]

2.2 المعتقلات العسكرية

وهي خاصة بأفراد جيش التحرير الوطني الذين يلقى عليهم القبض وسلاحهم بين أيديهم، يلحقون عادة بثكنة عسكرية، أو بالوحدة التي أسرتهم فهم من أسرى الحرب الذين لم يسعفهم الحظ للمثول بين يدي العدالة لتصدر بشأنهم قراراتها، ويبقون قيد الاعتقال في أماكن سرية معزولين عن العالم. وبعد مساع حثيثة من قبل بعثة الصليب الأحمر الدولي بالجزائر أصبحت إدارة الاحتلال تتجنب تقديمهم إلى المحاكم تفاديا لأحكام التي ستصدر بشأنهم وغالبا ما تكون بالإعدام، وخصصت لهم معتقلات خاصة بهم.[3]

وهذه المعسكرات قد هيئت بشكل يسمح بإعادة تأهيل الأسرى بعمليات غسل المخ التي تقم بها مصالح العمل النفسي الموجودة في كل المعتقلات لكسب المعتقلين إلى الصف الفرنسي أو تجنيدهم ضمن فرق الحركة أو تحطيم شخصياتهم.[4]

ثالثا: نماذج المعتقلات والمحتشدات

1. نماذج المعتقلات

أ. معتقل البرواقية

[1] جريدة البصائر، العدد 321، 1955/03/14، ص8.

[2] محمد طاهر الأطرش، المرجع السابق، ص97.

[3] فرانسوا بيريه، نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر (1954–1962)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجزائر، 2007، ص11.

[4] المرجع نفسه، ص13.

افتتح في شهر أوت 1956م، وهو عبارة عن بناية كبيرة إلى جانب السجن كانت تستعمل في السابق كمصحة عسكرية، ثم تحولت إلى معتقل، وفيه تمكنت الإدارة من استخدام بعض المعتقلين كمخبرين مما جعل حياة الأفراد تتعقد وتصبح صعبة جدا، وإذا حدث أن فر أحدهم تزداد معاملة المعتقلين سوءا ويضيق عليهم أشد التضييق ويعاقبونهم بالتقتير في التموين.

ب. معتقل آفلو

يقع في ولاية الأغواط حاليا، كان عبارة عن ثكنة عسكرية، حولت إلى معتقل بتاريخ 1جوان 1955م، كان يضم عناصر لا تجمعهم فكرة واحدة، وقد تسبب هذا الأمر في حصول متاعب ومصاعب للمعتقلين، نتيجة للمخبرين الذين دستهم الإدارة بين المعتقلين.[1]

ت. معتقل الشلال

يقع بولاية المسيلة، في المكان المسمى بالعجيلية قريبا من واد اللحم. يبعد عن مدينة المسيلة بحوالي 40 كلم باتجاه الجنوب، يتكون من خيم للمعتقلين وبناءات خشبية (Baraque) للإدارة، أحيطت مساحة المعتقل بالأسلاك الشائكة، وتتميز الأرض التي أقيم عليها، بانكشافها وانبساطها.[2]

عانى المعتقلون البالغ عددهم 1000 معتقل الأمرين بسبب صعوبة المناخ الذي تميز بارتفاع درجة الحرارة وهبوب الرياح المصحوبة بالرمال، الزوابع الرملية، لسعات العقارب ولدغات الثعابين بالإضافة إلى المعاملة السيئة من طرف الحراس.

ولم ينجهم من هذا المعتقل إلا تلك العاصفة الهوجاء ليلة 4أوت 1955م، التي حطمت المعتقل وفر بعض من فيه، وحول نهائيا إلى معتقل الجرف.

ث. معتقل قصر الطير

بسطيف الذي يقع حاليا ببلدية قصر الأبطال، فتح سنة 1956م، كمركز للتعذيب ثم حول إلى معتقل سنة 1957، يتكون من 30 بيتا مقسمة إلى 9 أقسام سميت بالأحرف اللاتينية(A) إلى حرف(I) تحتوي على مراقد وقاعات للتعذيب وغسل المخ وورشات للأشغال الشاقة. ويتربع على مساحة 10 هكتارات محاطة بثلاثة أنواع من الحواجز وأغلب المعتقلين به من جنود جيش التحرير الوطني المقبوض عليهم وأعضاء المنظمة الإدارية ل

[1] بسام عسلي، المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري، ط2، دار النفائس بيروت، لبنان، 1986، ص 67.

[2] نور الدين مقدر، المعتقلات ومراكز التعذيب ببلدية المسيلة المختلطة، رسالة من ماجستير في تاريخ الثورة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2011/2010، ص 83.

(ج ت و)، وبلغ عدد المعتقلين به سنة 1959 حوالي 200 فرد، وظروف الحياة فيه شبيهة بالمعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية أو يفوقها.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 87.

ج. معتقل بوغار

المعروف بمعتقل موران(Camp Morand)، يقع على بعد ثلاثة كلم من بلدية بوغار بولاية المدية، بني قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها اعتقل فيه الأسرى الإيطاليون من 1942 إلى 1945. وأعيد فتحه خلال الثورة التحريرية لاعتقال المئات من الجزائريين المشبوهين، وأفرغ من المعتقلين به حيث حولوا إلى معتقلات أخرى ليخصص لأفراد جيش التحرير الوطني الذين أمسكوا والسلاح في أيديهم (Pris les armes a la main)، بلغ عدد المعتقلين به عام 1960 حوالي 900 فرد. وهو يتكون من معتقلين أحدهم يوجد به حوالي 500 معتقل، طبيعة الحياة فيه تحمل بشف الأنفس، والمعتقل الثاني يوجد به حوالي 75 معتقلا، طبيعة الحياة فيه قاسية جدا ولا تحتمل. وهو مخصص للذين تصفهم إدارة المعتقل بالمتصلبين.

ح. معتقل بيردو: (المهدية حاليا)

أنشئ سنة 1958، إذ تكون في البداية من خيم تحيط بها الأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة، وفي سنة 1959 شرع في إنجاز العنابر من طرف المعتقلين، وهو يتربع على مساحة تقدر 5هكتارات. وبلغ عدد المعتقلين به حوالي 1280 فردا جيء بهم من مختلف مناطق الوطن، معظمهم مصاب بإصابات مختلفة، واستخدم هذا المعتقل إضافة إلى مهمته الرئيسية كمعتقل للفرز والعبور.[1]

1. نماذج المحتشدات

محتشد قلتلة السطل

يقع هذا المحتشد في الصحراء القاحلة الواقعة بين قصر البخاري والجلفة، تبلغ مساحته حوالي نصف هكتار، كما أنه محاط بالأسلاك الشائكة، يوفر هذا المحتشد على خيام ممزقة يقتسمها الموجودين داخله.[2]

أما بالنسبة لطبيعة الحياة في محتشد قلتلة السطل فلقد جد صعبة فالأكل كان رديء وقليل جدا، أما الماء فلقد كان يقدم بالتقسيط، كما منع على الموقوفين داخل هذا المحتشد الاتصال بأي صحيفة أو كتاب، وكان عملهم يتمثل في صيد العقارب وقنص الأفاعي والحيات ومطاردة العناكب التي يبلغ بعضها حجم العصفور.[3]

[1] مجلة أول نوفمبر، عدد 264، 2000، ص 78.

[2] نور الدين مقدر، المحتشدات الفرنسي بالجزائر خلال الثورة التحريرية (1962-1955)، مرجع سابق، ص19.

[3] أحمد بومالي، مرجع سابق، ص180.

محتشد شلال:

يعتبر محتشد شلال من بين المحتشدات الكبرى التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر عام 1955م، فلقد كانت الحياة داخل هذا المحتشد متعبة[1]، فلقد كان المحتجزون داخله لا يتناولون طيلة يومهم سوى ربع لتر من الحساء و100 غرام من الخبز وقليل من المشروبات و18 حبة تمر في فترة الغداء.[2]

-محتشد مطماطة:

تم إنشاء هذا المحتشد في عام 1958م، في جنوب منطقة مليانة، أما فيما يخص الحياة داخل هذا المحتشد فقد كانت جد صعبة سواء من ناحية الغذاء أو من ناحية الرعاية الصحية، فلقد كان الموقوفون داخل محتشد مطماطة يعتمدون على ما تقدمه الإدارة الفرنسية من مواد غذائية، وهذا راجع إلى موقع هذا المحتشد الذي يقع في منطقة صحراوية لا تصلح لزراعة ما يحتاجه المواطنين، أما فيما يخص الرعاية الصحية، فلقد كان المحتجزون داخل هذا المحتشد يعانون من انتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة وذلك بسبب قلة النظافة داخل هذا المحتشد.[3]

ثالثا: المناطق المحرمة للتهجير

1. تعريفها

انتشر استعمال مصطلح المنطقة المحرمة من طرف جيوش العالم لتحديد الأماكن التي لا يجوز للمدنيين دخولها أو عبورها في إطار تقييد الحريات الفردية والجماعية، ومن ثم مراقبة تحركات الشعب المحتل جيدا، كانت بداية هذه السياسة في الجزائر مبكرا، حيث تم إنشاؤها بالأوراس منذ 12نوفمبر 1954م وامتدت إلى الشمال القسنطيني ثم منطقة القبائل في ربيع 1955م، ومنها إلى الغرب الجزائري في خريف 1955م، ومنطقة الوسط في صيف 1955م، والصحراء في الخريف من نفس السنة، وكان المبدأ المطبق فيها هو إطلاق النار على كل من يتحرك أو يتجول فيها، وحسب الوثائق العسكرية الفرنسية بأنها حيز جغرافي يمنع فيه التجوال، الإقامة، التوقف بالنسبة للأشخاص أو العربات أو الحيوانات بأية صفة كانت ليلا ونهارا.[4]

كما تعرف المنطقة المحرمة بأنها: "منطقة لا يسمح لأي وجود فيها وأن إطلاق النار فيها يكون فوريا، ويسمح فيها باستخدام جميع الوسائل النارية الجوية والأرضية على أي مجموعة من الأفراد المعزولين وجميع المناطق

[1] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص89.

[2] أحمد بومالي، مرجع سابق، ص181.

[3] نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص459-460.

[4] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص9.

المشتبه فيها"، وقد قدر المؤرخ "أندري جوليان" عددها بحوالي 936 منطقة، بينما قدرها "ميشال كورناتون" ب 2300 منطقة.[1]

وهي كذلك عبارة عن تفريغ منطقة معينة من سكانها نهائيا ومنعهم من الإقامة فيها تحت أي ضرف من الضروف وذلك لعزل المجاهدين عن السكان، حتى لا يجدوا أي عون معنوي أو مادي، وبذلك يسهل على العدو القضاء عليهم بسهولة.

2. أقسام المناطق المحرمة

وكذلك هو ذلك النطاق الجغرافي الواسع المحرم من أي نشاط (الإقامة، التنقل، الاستغلال). وقد تزامن إنشاء المناطق المحرمة الجزائر أثناء الثورة الجزائرية مع صدور قانون الحالة الاستعجالية بتاريخ 3أفريل 1955 في مادته الخامسة الفترة الأولى والفقرة الثالثة التي تقول، "منع الإقامة في جزء أو في مقاطعة" والمبدأ المطبق في المناطق المحرمة هو إطلاق النار على كل واحد يتحرك أو يتجول فيها.[2]

إن إنشاء مناطق محرمة في الأماكن الإستراتيجية التي تمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني، والتي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم "المناطق المتعفنة" فمنعت الإقامة بها أو الاقتراب منها أو عبورها ماعدا القوات الفرنسية، والغاية من هذا التحكم في حركة تدخل وحدات جيش التحرير الوطني وعزلها ومحاصرتها، ومن ثمة تسهل عملية إبادتها وتدميرها هذا الإجراء القمعي، إصدار مجلس الوزراء الفرنسي مرسوما يحدد هذه المناطق والصلاحيات الممنوحة للسلطات العسكرية فيها وقد طبق هذا القانون في بداية الأمر على الولاية الثانية لاعتبارات عسكرية بحتة ثم الثالثة والرابعة وأخيرا جزء من الخامسة، وأصبحت هذه المناطق نطاقا جغرافيا يحرم أي نشاط للإنسان فيه وهدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري المتواصل والمركز، حتى لا يتاح لوحدات جيش التحرير الوطني الالتجاء إليها عند الضرورة.[3]

أما على السكان فقد كان يتم ترحيلهم بالقوة دون منحهم الفرصة لأخذ حاجاتهم وممتلكاتهم ولمنعهم من العودة إلى مناطقهم مرة أخرى سارع الجيش الفرنسي إلى استراتيجية الإبادة والتدمير الكلي للمنازل والممتلكات والمحاصيل والحيوانات والغابات، وبالفعل فقد حول الجيش الفرنسي هذه المناطق إلى حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرمة دوليا مثل: "قضائف النابالم" و "الغازات الخانقة".[4]

قسمت البلاد إلى مناطق قسما منها تسمى بمناطق العمليات وهي المناطق المحرمة والقسم الثاني هي المناطق الهادئة فالمناطق المحرمة لا يجوز لكائن حتى أن يتحرك فيها ويتنقل عبرها ففي غير أوقات التمشيط تصبح أجلى

[1] المرجع نفسه، ص9.

[2] رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956–1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص253.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص272.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، 272.

السكان عليها بالقوة ميدانا للقصف الجوي والمدفعي ليلا نهارا، أما المناطق الهادئة فهي التي جمع فيها السكان في معسكرات أي في المحتشدات محاطة بالأسلاك الشائكة يعيشون تحت حراسة مشددة من طرف الجيش الفرنسي.[1]

بالإضافة أن هناك مناطق أخرى كالمناطق ذات الرقابة المعززة والمناطق العادية، ينبغي ترك فضاءات مفرغة تماما من السكان المدنيين تلك هي المناطق المحرمة التي لا ينبغي لأية تشكيلة عسكرية أن تقيم بها هي خصوصية العزل التي تكلف القوات بفرض رقابة صارمة على مداخل هذه المناطق.[2]

وتتميز هذه المناطق المحرمة بخصوصية تجعل منها مناطق خطيرة على كل من يجعل حدوها دائما معرضة لإطلاق النار من غير سابق إنذار لكافة السكان وتجميعهم في مناطق خارجية أي مراكز التجمع.[3]

3. طرق إنشاء المناطق المحرمة

وإلى جانب ذلك قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بإنشاء المناطق المحرمة بطريقتين:

1- **الطريقة الأولى:** تتم الطريقة الأولى خلال العمليات العسكرية التي كان يشنها الجيش الفرنسي في مناطق تتميز بحضور قوي لجبهة التحرير الوطني، ويعتبر سكانها موالين لها ومتواصلين معها، ولهذا كان يرغمهم على مغادرة مواطنهم فورا، ولا يمنح أية مهلة لترتيب أمورهم، وبعد ذلك يقوم مباشرة بتدمير الدشرة، وإزالتها من الوجود وإذا حدث هذا التهجير الأسرى عقب اشتباك مع عناصر جيش التحرير الوطني فغالبا ما يقوم الجيش الفرنسي بانتقامية تنتهي بإعدام عدد من المدنيين العزل، خاصة إذا تكبدت قواته خسارة بشرية ومادية، ثم يعلن بعد ذلك أن المنطقة أصبحت محرمة وبذلك يصبح كل شيء متحرك فيها هدفا مشروعا لمختلف أسلحته الفتاكة.[4]

2- **الطريقة الثانية:** فيتم من خلالها التحضير لإنشاء المناطق المحرمة على مستوى قيادات أركان الجيش الفرنسي، التي تقوم بدراسة مختلف المناطق على أساس حجم العمليات التي يقوم بها الثوار وتؤثر على المناطق التي ينشئون فيها عددا كبيرا من العمليات ضد المصالح الفرنسية وعلى ضوء ذلك يتم توجيه إنذار إلى السكان للإخلاء تلك المناطق خلال مهلة قصيرة ويتم تحويل مساكنهم، ثم تقوم بعد ذلك بتجميعهم في محتشدات ووضعهم تحت رقابة مشددة.[5]

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.م)، (د.ت.ن)، ص274.

[2] جمال قنان، المرجع نفسه، ص275.

[3] رافائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار امدوكال، الجزائر، 2010، ص38.

[4] رمضان بورغدة، المرجع نفسه، ص166.

[5] المرجع السابق، ص117.

بمعنى أن الطريقة الأولى لا تعطي للسكان وقت لتنظيم أمورهم قبل إجلاء مساكنهم أما الطريقة الثانية فإنها تعطي لهم مهلة وترسل للسكان إنذار لإخلاء المناطق.[1]

لقد كانت منطقة الأوراس الولاية الأولى أول منطقة في الجزائر وجدت فيها المناطق المحرمة، وذلك بتاريخ 1954/11/12 حيث حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأوراس، وكان عدد سكانه 200000 نسمة، طلبت منهم بواسطة المناشير مغادرة المنطقة والتوجه إلى مراكز معينة في أمد لا يتجاوز ثلاثة أيام، وجاء في ذلك خاتمة تلك المناشير "...عن قرب يسلط على هذه الجهات شر مفزع ماحق يتسبب بعده السلام الفرنسي إلى الأبد" وفقد المستعمرون صوابهم عندما رأوا أن عددا ضئيلا من السكان يتكون من النساء والعجز استجابوا لهذا النداء، وقد ظن الضباط الفرنسيون أن مهلة ثلاثة أيام لا تكفي لرحيل 200000 ساكن فزادوا ثلاثة أيام أخرى ولكن دون جدوى، وبعد انتهاء المهلة لم تعد الطائرات تلقى المناشير وإنما صارت ترمي بالقنابل على المنطقة.[2]

وقد بدأ تطبيق هذه العملية بشكل واضح في شهر ماي 1957 وشملت معظم مناطق الجبال في الأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل وجبال الونشريس بالإضافة على المناطق الحدودية الشرقية ولكن لقلة جنود العدو لم تطبق بشكل فعلي حتى قدوم قوة شال (1959–1960).[3]

وقد بدأت هذه العملية في الشمال القسنطيني عند مجيء ديغول والشروع في تطبيق مشروع قسنطينة وقد بدأت القوات الفرنسية هذه العملية، بأن قامت الطائرات بإلقاء مناشير فوق كامل المنطقة الجبلية الممتدة من جيجل مرورا بالميلة فالقل حتى سكيكدة، تطلب من السكان ترك منازلهم والتوجه على تجمعات معينة ومحددة في المنشور، وأعطتهم مهلة ثمانية أيام لتنفيذ عملية الانتقال. وقد تحركت الثورة بسرعة لطمأنة الشعب وطلبت منهم عدم ترك ديارهم والبقاء في أماكنهم وبالفعل لم يطع الشعب الأوامر وبقي في أماكنه، عند انقضاء المهلة المحددة بدأت الطائرات في قنبلت المداشر والقرى، مما دفع بالسكان على الهروب نحو الغابات نهارا والعودة إلى بيوتهم ليلا.[4]

رابعا: التجارب النووية

1. تعريفها

هي تجارب لأسلحة دمار شامل نووية وكيميائية، وصواريخ باليستية قامت بها فرنسا في عدة مواقع من الصحراء الجزائرية أثناء احتلالها من 1957 إلى ما بعد الاستقلال سنة 1966.

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص120.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المرجع نفسه، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص12.

[4] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المرجع السابق، ص13.

وتتمثل بداية التجارب النووية في استيقاظ سكان منطقة رقان الواقعة بالجنوب الغربي الجزائري صباح يوم 13 فبراير 1960 الساعة السابعة وأربع دقائق على وقع انفجار ضخم ومريع، والذي جعل من سكان الجزائر حقلا للتجارب النووية وتحويل أكثر من 42 ألف مواطن من منطقة رقان ومجاهدين، حكم عليهم بالإعدام، إلى فئران تجارب للخبراء الإسرائيليين وجنرالات فرنسا على رأسها الجنرال ديغول.[1]

فهذا الجنرال لافو صرح أن اختيار منطقة رقان لإجراء تجربة القنبلة الذرية، وقع في جوان 1957 حيث بدأت الأشغال بها سنة 1958، وفي أقل من 3سنوات وجدت مدينة حقيقية برقان يقطنها 6500 فرنسي و3600 صحراوي، جميعهم اشتغلوا ليل نهار لإنجاح إجراء التجربة النووية في الآجال المحددة لها وأضاف أنه "وقد بلغت تكاليف أول قنبلة ذرية فرنسية مليار و260 مليون فرنك فرنسي، تحصلت عليها فرنسا من الأموال الإسرائيلية بعد الاتفاقية المبرمة بين فرنسا وإسرائيل في المجال النووي".

ففي صبيحة هذا اليوم المشهود تمت عملية التفجير تحت مسمى "اليربوع الأزرق"، تيمنا بلون الكيان الصهيوني وأول لون من العلم الفرنسي، هذا التفجير الذي سجل بالصوت والصورة بعد الكلمة التي ألقاها ديغول في منطقة التفجير بحموديا (65 كلم عن رقان المدينة) قبل التفجير بساعة واحدة فقط، وتم نقل الشريط مباشرة من رقان إلى باريس ليعرض في النشرة الإخبارية المتلفزة على الساعة الثامنة من نفس اليوم بعد عرضه على الرقابة.[2]

نجحت فرنسا وإسرائيل في تجاربهما النووية المشتركة وهما تدركان حق الادراك أن سكان المنطقة سيعانون لفترة تزيد عن 4500 سنة من وقع إشعاعات نووية لا تبقى ولا تفرق بين حيوان ونبات وإنسان أو حجر، ارتكبت فرنسا جريمتها الشنعاء من سبق الإصرار، ذلك أنها كانت تسعى للالتحاق بالنادي النووي آنذاك بنية إظهار عظمتها للعالم مع مد الكيان الصهيوني بالسلاح النووي سرا بأي ثمن.نها كانت تسمى اللأنها.

لتها قنبلة "اليربوع الأبيض" ثم "اليربوع الأحمر" حسب ترتيب الألوان الثلاثة للعلم الفرنسي، لتختتم التجارب الاستعمارية النووية بمنطقة حموديا رقان بالقنبلة الرابعة والأخيرة التي سميت "اليربوع الأخضر". وهذا في 25 أفريل 1961، لتنفتح شهية النظام الديغولي من أجل التنويع في التجارب النووية في العديد من مناطق الصحراء الجزائرية لتصل قوة تفجيرها إلى 127 كيلو طن من خلال التجربة الباطنية التي أطلق عليها اسم "مو***" بمنطقة "إينكر" بالهقار.[3]

---

[1] عمار ، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر (الأسلحة النووية نموذجا) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، من إعداد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، دار هومة، الجزائر، ص 9.

[2] هيئة التحرير، المرجع السابق، ص 12.

[3] محمد خلاف، التجارة النووية جرائم فرنسا التي تطاردها في الجزائر، جريدة الخبر، تاريخ الإصدار 2006/07/11، ص3.

حيث صرح الجنرال فاو أن إجمالي التفجيرات بالصحراء الجزائرية 117 تفجير نووي بمختلف المقاييس، وفي يوم الانفجار الموافق لتاريخ 13فبراير 1960 أحس السكان بزلزال كبير متبوع بعيار كثيف مع وميض ضوئي يمكن رؤيته من كرزاز (بشار) على بعد 650 كلم من حمودية كما قال الرقاني.

في ذلك اليوم سجلت فرنسا دخولها المدوي إلى نادي القوى النووية، مخلفة ورائها بالحمودية نفايات نووية ملقاة فوق الأرض التي لازالت بعد نصف قرن تخلف ضحايا لها. الذي كان متبوعا بثلاثة تفجيرات جوية و13 تفجيرا أرضيا ب "إن أكر" الواقعة بمنطقة تمنراست، تجارب نووية ئاءت فرنسا أن تجعل من صحراء الجزائر مسرحا طويلا وعريضا لها، مفتوحا على الهواء.[1]

2. أسبابها

يرجع المحللون أسباب اختيار رقان للقيام بالتفجيرات النووية الفرنسية إلى عدة نقاط نذكر منها:

- بعد المنطقة على وسائل الإعلام، وصعوبة الوصول إليها ليبقى ما تقوم به فرنسا بعيدا عن الجوسسة وأنظار العالم.
- تعد منطقة عسكرية محدودة بخطوط حمراء.
- محاطة من الجنوب والغرب بمعسكرات فرنسية كمالي والنيجر وموريتانيا.
- تمييزها بمناخ ملائم خلال الفترة (من شهر جانفي إلى نهاية شهر أفريل)، وهو لا يؤثر سلبا على شروط نجاح الانفجار.
- شساعة الصحراء الجزائرية وقلة السكان وبعدها عن أوروبا.
- ازدهار المنطقة بأنواع عديدة من المنتجات الزراعية وبالتالي هذا يساعد على معرفة تأثير الاشعاعات على النبات.
- الموقع الجغرافي لإقليم رقان، يسمح بمراقبة خطوط سير الصواريخ والتمكن من رسمها كاملة.[2]

وقع الاختيار عليها في جوان 1957م، بعد أن جرت بها عدة استطلاعات، واستقرت بها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي (la Deuzame compagnie De L'armée française) ثم التحقت سنة بعد ذلك بمنطقة حمودية التي تبعد 65كلم على رقان، وكانت مهمتها تحضير القاعدة لإجراء التجارب ثم ما لبث أن استقر بها أكثر من 6500 فرنسي ما بين علماء وتقنيين وجنود، و3500 جزائري كعمال بسطاء ومعتقلين، ولقد

[1] المرجع السابق، ص 4.

[2] خير الدين شترة، المرجع السابق، ص 45.

تلزم لإيوائها بناء مدينة حقيقية مشكلة من سكنات جاهزة مماثلة لتلك الموجودة في الشركات البترولية والملائمة لظروف المناخية الصحراوية.[1]

وعلى ضوء التوصية التي أفضت إليها وزارة الدفاع الفرنسية أنشئ المركز الصحراوي للتجارب النووية العسكرية (CSEA)[2]، كمجال لإجراء التجارب النووية في الصحراء ولقد كلفت الكتيبة الثانية منذ نوفمبر 1957، وإلى غاية 1958، بتسيير الشغال والاشراف على إنجازاتها في المنطقة المسماة بالهضبة الضواحي القريبة من رقان[3]، وحسب أمال قبايلي: تتكون مصالح المركز الصحراوي للتجارب النووية العسكرية CSEA)) من:

أ-القيادة العامة: وتتكون من فريق هام من العسكريين والخبراء والمهندسين، وأوكلت قيادة المركز للكولونيل .CL Cellerier) المشرف المباشر بعد الجنرال (Cherles Ailleret) كما يكلف أيضا بتسيير مالية المركز وصرفها.

ب-القيادة المشتركة المتعددة القوات للأسلحة الخاصة (CIAS): من الناحية الإدارية والتنظيمية تشرف عليها الإدارة المركزية بالعاصمة الفرنسية ومن الناحية العلمية فهي تابعة للمركز الصحراوي للتجارب العسكرية وتتلخص مهامها في إنجاز كل نشاطات المركز والاشراف المباشر عليها.

ت-المجموعة 621 للأسلحة الخاصة: تمثل هذه المجموعة للأسلحة الخاصة فرعا من فروع القوات العسكرية البرية وظيفتها نقل العتاد والمعدات الخاصة بها وتوزيعها على مختلف مصالح المركز الصحراوي للتجارب العسكرية وضمان الأمن الداخلي للمركز، وكان مقرها "ان ايكر" ومن أبرز مصالحها سلك الهندسة والإشارة والمشاة والمدفعية.

ث-كتيبة القيادة والخدمات: تعتبر هذه الكتيبة المسؤول عن مصلحة الإشارة والرادار الجوي، وهي تضم مفرزات على رأس كل واحدة منها، عسكري برتبة ملازم أول، وملازم ثان احتياطي.

ج-الفرقة الحادية عشر للهندسة الصحراوية: اتخذت هذه الفرقة في البداية وهران المدينة مقرا لها قبل أن تتحول إلى رقان قصد الإشراف على عملية إنجاز قواعد الحياة وشق القنوات وتعديل المسالك والطرقات وجاء التنظيم الإداري العسكري حسب ما يتطلبه التجهيز التقني والأمني لعملية إرساء القواعد العسكرية النووية وما ينجم عن نتائج التفجير.[4]

أسباب اختيار ان ايكر:

[1] م.و د.ب.ح.و، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 20.

[2] ينظر الملحق 02.

[3] أمال قبايلي، المرجع السابق ،ص 140.

[4] أمال قبايلي، المرجع السابق، ص 142.

إن اختيار موقع ان ايكر لإجراء التفجيرات الباطنية ثم دون استشارة سكان المنطقة الذين كانوا يقطنون في مناطق للرعي، حيث تم إجلاء بعض القبائل التي تملك مساحات للرعي في الأودية المنحدرة من جبل تاوريرت مع حيواناتهم إلى الشمال الشرقي من ان ايكر في حين تم نقل البعض الآخر إلى الاسكريم بمنطقة تمنراست[1]، ويرجع أسباب اختيارها إلى ما يلي:

- لقد وجدت مصالح المناجم لمحافظة الطاقة النووية في جبلها بأنه المكان الملائم للانفجارات الباطنية.
- من مميزات هذه المنطقة التي تقع شمال تمنراست بأنها ذات كتلة غرانيتية تسهل من عملية حفر الأنفاق الباطنية الأفقية الطويلة (من 800م إلى 1200م).
- تمتلك نفس الصفات الجيوستراتيجية من بعدها عن الجوسسة وأنظار العالم خصوصا بعد الردود القوية من الرأي العام العالمي حول تجربة رقان، ويضاف إليها صفة المناخ المعتدل والطابع الفلاحي للمنطقة.
- الموقع الجغرافي المتميز وشساعة المنطقة الفاصلة بينها وبين الحواضر الكبرى، لا يحدها من الدول سوى التي تحت الهيمنة الاستعمارية.
- اشتهار منطقة تافدست التي تعتبر جبل تاوريرت أحد أهم تضاريسها بوفرة ثرواتها النباتية والحيوانية، واحتفظت لها على مر السنين وتعاقب أجيال التوارق بدورة إيكولوجية وسلسلة غذائية متوازنتين إلى غاية حلول الكارثة.[2]
- في سنة 1954م قامت السلطات الفرنسية أولى المحطات الأبحاث المنجمية وعلى رأسها مجموعة من المنقبين بمنطقة تمنراست، وتعد سنوات 1959-1960-1961، سنوات حاسمة في تاريخ المنطقة وذلك بإنشاء مركز للدراسات النووية من أجل البحث في هذا المجال، فبعد أن كانت ان ايكر مجرد برج صغير أصبحت مركز لنشاطات كبيرة بالهقار، وأنشأت مرافق حيوية خاصة بالمياه والنقل حتى أصبحت منطقة الهقار مرتبطة بان ايكر.[3]

وقد أجريت التجارب خلال الفترة (1961-1966) داخل أنفاق أنجزت داخل الجبل مخترقة إياه من عدة جهات وتم تصميمها خصيصا لهذا الغرض، حيث تتفاوت في طاقاتها التفجيرية وصلت انفجاراتها إلى مسافات بعيدة داخل الأرض.[4]

[1] عمار منصوري، "الإرث المسموم"، ع 586، ماي 2012، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ص 36.

[2] خير الدين شترة، المرجع السابق، ص 57.

[3] التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 28.

[4] ، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 49.

تم إنشاء مركز التجارب العسكرية الواحات من طرف الفوج 11 لهندسة الصحراء مهمته متابعة تجارب السلاح النووي الفرنسي ويشمل قاعدة حياة بعين امقل وقاعدة متقدمة بعين ان ايكر:

- **الواحة 1**: تقع على بعد 40 كلم شمال القاعدة، عند سفح المنحدرات الشرقية للكتلة الصخرية تان أفلا، من أجل إسكان العمال يختص المركز حامية عسكرية كبيرة وأعضاء من مفوضية الطاقة النووية بها 2000 عسكري منهم 90 ضابطا و300 ضابط صف و750 من المدنيين، مهندسين، تقنيين، وعمال مناجم بين قاعدة الحياة والقاعدة المتقدمة هناك قاعدة عسكرية في برج عين ان ايكر، وتوجد قاعدة أخرى.
- **الواحة 2**: تم بناؤها عام 1963، وسوف تضم القاعدة المتقدمة الواحة 1، التي تقع في منطقة قريبة جدا من تان أفلا الملوثة تماما، جراء حادثة بيريل في 1ماي 1962، وصلت احتجاجات اليد العاملة المعاملة المحلية إلى حوالي 1000 عامل، حيث استقدم هؤلاء من غرب الصحراء من رقان ونقلوا جوا من طرف مركز التجارب العسكرية للواحات.[1]

3. آثارها

أ. الآثار البيولوجية:

وهي جرعة الإشعاع أو كمية استنشاق الإنسان للهواء الملوث بالإضافة إلى نوع الأشعة الصادرة عن التفجير (غاما-بيطا...) كذلك الحساسية الإشعاعية التي تختلف باختلاف الجنس والسن حيث يكونوا الأطفال والنساء أكثر تعرض للإشعاعات.[2]

ب. الآثار الحتمية:

أو الآنية وهي الآثار الناتجة عن التفجير وتحدث بعده مباشرة وتتمثل في الموت الخلوي والتلف الوظيفي للأعضاء والأنسجة إضافة إلى احمرار الجلد أو إعتام عدسة العين أو ما يسمى علميا بالكتراكت.[3]

ت. الآثار الاجتماعية:

أو العتبية وهذه الآثار لا تظهر إلا بازدياد جرعة الإشعاع.

ث. آثار غير عتبية:

[1] عمار منصوري، "صمت رهيب وآثار لا تنسى"، المرجع السابق، ص 40.

[2] عباس عروة، المرجع السابق، ص41.

[3] BRINO BRILLOT, Jes essais nucléaires français 1960-1996, conséquences sur i, environnement et la sante, D.R.P.C ? I ? YON ? 1996 ?INDEX ? Anexe, bibliographic, p383.

ويمكن حدوثها دون عتبة وتكبر الآثار كلما زادت الجرعة وهذه الآثار تكون متأخرة أي تحدث مع مرور الوقت وتتمثل في توليد أنواع من السرطانات آثار وراثية عبر الأجيال بالإضافة إلى آثار الأجنة.

وأكثر الفئات ضررا من التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية هم السكان المقيمون قرب المواقع فمدينة رقان لوحدها كان بها 8آلاف ساكن.[1]

كما وقد أشرنا سابقا إلى أن السلطات منحت السكان قلادات مرقمة، وجردت قوائم بأسمائهم وتمت معاينتهم حتى بعد الاستقالال وتم نقل كل الملفات الطبية إلى فرنسا، كما بقيت فرنسا ترسل بعثات بانتظام تزور المناطق حيث كانت آخر بعثة كانت سنة 2009، وهدفها علمي قصد قياس الآثار.[2]

ج. الآثار الاجتماعية النفسية:

تكاد تكون الدراسات السوسيو تاريخية حول موضوع التجارب النووية برقان شحيحة خاصة ما يعني بالانعكاسات الاجتماعية لهده التجارب، إلا ما كتبته برينو باريلو في كتابه التجارب النووية الفرنسية 1960-1966 الانعكاسات على البيئة والصحة وقد حاولنا في هذا المبحث أن نقارن الإعاقات والتشوهات الناتجة عن هذه التجارب بتأثيراتها على الفرد والمجتمع إذ أن التلوث الإشعاعي هو الذي يصيب الانسان يؤدي إلى تشوهات خلقية وإفراز كجنمع أقل مجتمع أقل ما يقان عنه "معاق" أين تجعل من الفرد الرقائي عاجزا عن الحركة وأداء المهام والعيش الكريم.[3]

وتسجل المصالح المختصة كالقطاع الصحي، العديد من الإعاقات سواء الذهنية ام الحركية في رقان، ومن جانب آخر تعني مصالح وزارة التضامن الوطني والأسرة بطاقات الإعاقة وتتفاوت نسبة الإعاقة عن شخص لآخر وهو ماتتكبده الدولة الجزائرية من مصاريف علاجية ومنح تقدم رغم رمزيتها وقد بادرت وكالة التنمية الاجتماعية agence de développement sociale إلى تسطير برنامج يهدف إلى التكفل بفئة المسنيين وأطفال المنطقة المتضررين من التجارب النووية والمحرومين من وسائل العلاج والترفيه من الأسر المعوزة والفقيرة وذلك عن طريق التجمعات العلاجية (تكفل طبي، نفسي، اجتماعي).[4]

---

[1] عباس عروة، المرجع السابق،ص 42.

[2] عباس عروة، المرجع نفسه، ص43

[3] المحامية فاطمة الزهراء بن براهيم، مخاطر التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية على الانسان والبيئة مقابلة أجرتها قناة الجزيرة، 2008، مساحة على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.com.

[4] Voir Annexe aunero99echo de LADS, bulletin numero 02/2012, vous pouver télécharger le bulletin directement suivant ; www.ADS.dz/bulletins information ads. 2012.

الفصل الثاني: موقف دول المغرب العربي من الجرائم أثناء الثورة التحريرية

الفصل الثاني: موقف دول المغرب العربي من الجرائم أثناء الثورة التحريرية

أولا: تونس

1: الموقف السياسي

2: الموقف الشعبي

3: موقف المنظمات والأحزاب

ثانيا: المغرب

1: الموقف السياسي

2: الموقف الشعبي

3: موقف المنظمات والأحزاب

ثالثا: ليبيا

1: الموقف السياسي

2: الموقف الشعبي

3: موقف المنظمات والأحزاب

رابعا: موريتانيا

1: الموقف السياسي

2: الموقف الشعبي

3: موقف المنظمات والأحزاب

أولا: تونس

1. الموقف السياسي

لقد انتقد الحبيب بورقيبة الاعتداءات الفرنسية المقرضة في ندوة صحفية عقدها بتونس جاء فيها:" إن الادعاء بأن الجزائر قطعة فرنسية هو غير صحيح ويجب على الحكومة الفرنسية أن تعترف بالدولة الجزائرية للوصول إلى حل سلمي، فالاعتماد على القوة لن يأتي بنتيجة ونسمع بمقتل مائة ثائرا وخمسين ثائرا، ولكن الحقيقة عارية من الصحة، إن القتلى من السكان، وأن المقاومون فإنهم مازالوا أحياء يرزقون في الجبال...."[1]

يتضح أن بورقيبة مقتنعا بالحل التفاوضي ومن ثم حاول نصح الطرف الفرنسي بأن مصلحة حكومته والشعب الفرنسي مع العدول عن خيار الحرب، وتعويضه بالحل السياسي التفاوضي الذي يفضي إلى نتائج إيجابية للطرفين معا. أدلى بورقيبة بحديث لإذاعة Lau Zane "لوزان" السويسرية تناول فيه التأييد التونسي للقضية الجزائرية قائلا:" لا ينبغي ان يكون تأييد تونس للجزائريين موضع استغراب مهما بلغت درجته فإن العلاقات بين القطرين الشقيقين متينة، وهي علاقات روحية ومادية وجغرافية ثم أن الشعب الجزائري يكافح من أجل غاية نبيلة وسامية، نعم المفاوضات على قاعدة حق الشعوب في إدارة شؤونها بنفسها وعلى أساس العدالة الإنسانية وحق الجزائريين في العيش بعزة وكرامة كبقية الأمم." [2]

في هذا التصريح أرجع بورقيبة موقف تونس المؤيد والمآزر للشعب الجزائري إلى علاقة الجوار والقواسم المشتركة التي تجمع الشعبين المتمثلة في اللغة والدين والعرق والمصاهرة، وكذلك عدالة مطلبهم في الحرية والكرامة لاسترجاع السيادة الوطنية. وأثناء تواجده بباريس أقام بورقيبة على شرف المغاربة حفل في جامع باريس وخطب قائلا:" رأيت الواجب أن أقيم حفلة على شرف التونسيين والجزائريين والمغاربة باعتبارهم راجعين إلى أمة واحدة... وأهيب بالجزائريين أن يعتبروا سفارة تونس بباريس كسفارة الجزائر وأن مشاكل الجزائر مشاكل تونس، لأن استقلالها منقوص مهدد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر، ويجب أن تستقيل الجزائر. وأعتقد أن ضغط تونس والمغرب والمقاومين الجزائريين والرأي العام الفرنسي سيأتي كله.[3]

ألقى الحبيب بورقيبة خطابا أمام الجلسة العامة للأمم المتحدة أدان فيه الجرائم والمجازر الفرنسية التي ترتكب في حق الشعب الجزائري، مستنكرا ازدواجية تعامل الأمم المتحدة مع قضايا الشعوب، وأعاب على الأمم المتمدنة عدم اكتراثها بما يحدث في الجزائر من مجازر يتم خلالها إبادة شعب بأكمله. ولم تتدخل الهيئة الأممية إلا عندما

[1] جريدة العمل، ندوة صحفية لبورقيبة، عدد 138، الصادرة 1أفريل 1956، ص4.

[2] جريدة العمل، حديث بورقيبة لإذاعة لوزان السويسرية، عدد 212، الصادرة بتاريخ 29جوان 1956، ص491.

[3] المرجع نفسه، ص5.

استهدف الوطنيون في بودابست العاصمة المجرية، واستغرب بورقيبة منطق الصمت المتعمد للأممية عما يحدث في الجزائر، متسائلا عن هذا التغافل وأسبابه، فهل:" نعزي ذلك إلى التفرقة العنصرية أو الدينية؟ فالمنطق يفرض علينا أن نناهض العدوان أينما ظهر معالمه ومهما كان مأتاه وعلى الأمم المتحدة أن تمد يدها إلى الشعوب التي مازالت تكافح لتحقيق مطامحها القومية، ومن واجب الأمم المتحدة مساعدة فرنسا على الخروج من المأزق الذي تورطت فيه وتحديد صيغة علاقتها بالشعب الجزائري، والاعتراف بحقه الطبيعي في الاستقلال والحل الذي نناشده يمكن أن يتم بمراحل."[1]

وقدم بورقيبة في خطابه مقترحا من ثلاث نقاط لحل المشكلة الجزائرية، يتمثل في وقف القتال، إرسال شرطة دولية، وبعث لجنة للوساطة.

كما قام المنجي سليم سفير تونس في واشنطن بنشاط مكثف لحشد الدعم للقضية الجزائرية وتناول الكلمة أمام اللجنة السياسية للهيئة مؤكدا على إعطاء أولوية المناقشة للقضية الجزائرية في دور الأمم المتحدة الحالية. وسعى السفير التونسي إلى استقطاب وفود الكتل الإفريقية الأسيوية لتقديم لائحة مشتركة لفائدة القضية الجزائرية، واتصل برؤساء الوفود المعتمدة لدى الهيئة الأممية طالبا منهم تأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات.[2]

في ذات الموضوع ألقى المنجي سليم كلمة في الأمم المتحدة كشف خلالها ما يحدث على أرض الجزائر، مفندا الادعاءات والتقارير الفرنسية القائلة بأن "الجزائر أرض فرنسية؟"، حيث قال:" إن الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام." ودعا الطرفان الجزائري والفرنسي إلى وقف القتال وفسح المجال للتفاوض على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة. وانتقد السفير التونسي اللائحة التي تقدمت بها أمريكا الجنوبية وإيطاليا، قائلا إنها تدعم فرنسا في جرائمها اللاإنسانية التي ترتكبها يوميا بحق الشعب الجزائري، وأن أفكارها من نسج الخيال لا تعترف بحق تقرير المصير التي أقرته الأمم المتحدة.[3]

2. الموقف الشعبي

بعد انتشار صدى الثورة الجزائرية في ربوع الأراضي التونسية تجاوب معها الشعب التونسي، وبحكم كثافة وانتشار حرب التحرر في الشرق الجزائري خاصة في السنوات الأولى لاندلاع الثورة كان تضامن ومساندة الشعب التونسي جد مفيدا، حيث اصطبغ هذا الموقف في أشكال عدة خاصة الاستجابة الواسعة لنداءات المنظمات التونسية في الاجتماعات الجماهيرية والخروج في مظاهرات والقيام بإضرابات وتنظيم أسابيع تضامنية مع الثورة الجزائرية.[4]

[1] الحبيب بورقيبة، في سبيل تعاون دولي، ج3، الأمم المتحدة في 22نوفمبر 1956، ص68.

[2] جريدة العمل، نشاط السفير التونسي بالأمم المتحدة، عدد 373، الصادرة في 4جانفي 1957، ص1.

[3] جريدة العمل، كلمة المنجي سليم ينقد رائحة أمريكا الجنوبية وإيطاليا، عدد 403، في 4فيفري 1957، ص1.

[4]

امتد التضامن التونسي الجماهيري إلى حد الكفاح المشترك مع الجزائريين عبر الحدود التونسية الجزائرية، وقد كان هذا نتيجة الضغط الشعبي على حكومته، حيث أصبحت تونس مكانا استراتيجيا وحيويا لنشاط جيش التحرير الوطني. فقد نضجت فكرة الدعم التونسي للثورة حيث التحق بعض العناصر التونسية بصفوف جبهة التحرير الوطني مما يدل على أن كفاح الشعبين التونسي والجزائري كفاح موحد، حيث استشهد العديد من التونسيين على الأراضي الجزائرية.[1]

3. موقف المنظمات والأحزاب

أ. موقف الصحافة التونسية

يتمثل موقفها من خلال العديد من الجرائد والصحف الصادرة وتتمثل فيما يلي

مقال نشرته في عددها الصادر يوم 6جويلية 1956، تناولت الجريدة العمل البيان الذي أصدره الحزب الدستوري الفرنسي بمناسبة ذكرى احتلال الجزائر من طرف فرنسا، حيث أعلنت فيه مرة أخرى على تضامن الشعب التونسي المطلق مع القضية الجزائرية وتسهرت فيه بالممارسات الاستعمارية المسلطة على الجزائريين مشيرة إلى أن استمرار الحرب الاستعمارية في الجزائر يعتبر تهديد السلم في شمال إفريقيا والعالم.[2] مما جاء في هذا المقال:" يندد الحزب الحر الدستوري التونسي بالحرب الاستعمارية القاسية ويشهر بالاعتداءات المتوالية على الأرواح والأرزاق والمدن والقرى الآمنة وما تجره من آلام وخراب...ويعرب عن تضامن الشعب التونسي الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق في محنته ويلاحظ أن استمرار الحرب في الجزائر تهديد دائم لاستقلال شمال إفريقيا."[3]

[1] المرجع نفسه، ص116.

[2] "بيان المكتب السياسي الدستوري التونسي"، العمل، العدد 22(18نوفمبر 1955، ص1.

[3] المرجع نفسه، ص2.

وكذلك لتحسين الرأي العام الفرنسي بعدالة القضية الجزائرية، توجه الحبيب بورقيبة بالعديد من المقابلات والتصريحات للصحافة التونسية، حيث أدلى بتصريح لجريدة باي ماتش. في 17فيفري 1956 أكد فيه على ضرورة تحمل الشعب الفرنسي لمسؤوليته التاريخية تجاه القضية الجزائرية، وحتمية تدخله للضغط على الحكومة الفرنسية من أجل التفاوض مع الممثل الشرعي للمقاومة في الجزائر ألا وهو جبهة التحرير الوطني.[1] كما كتب الحبيب بورقيبة مقال في مجلة "دومان" الفرنسية الاشتراكية عن القضية الجزائرية لحشد الرأي العام الفرنسي ضد أساليب البطش والإرهاب المسلطة من طرف الحكومة الفرنسية على الشعب الجزائري الأعزل الذي كان ذنبه الوحيد هو المطالبة بتحقيق تقرير مصيره.[2] وفي إطار جهود بورقيبة لتوعية الرأي العام الفرنسي والعالمي بعدالة القضية التي يناضل من أجلها الشعب الجزائري توجه لحديث صحفي لجريدة لوفيغارو الفرنسية، أين ناشد الرأي العام الفرنسي والعالمي بضرورة إدراك أن ما تقترفه فرنسا في الجزائر من أبشع الجرائم هو فضيحة في حق العالم الحر وفي حق الكرامة الإنسانية المهدورة والملايين من أبناء الشعب الجزائري.[3]

ب: موقف الحزب الدستوري الحر التونسي القديم

تفاعل الحزب مع الثورة الجزائرية بعد اندلاعها وسعى إلى تأييدها ومساندتها منتهجا سبلا عديدة تمثلت أساسا في دعمها إعلاميا والدفاع عن مبدئها داخل التراب التونسي بتحسيس الأوساط الشعبية بشرعية الثورة وخارجيا بإبراز أوضاع والتجاوزات الفرنسية في الجزائر، وقد تجلت هذه المواقف من خلال صحيفة الحزب "الإرادة "والتي نشرت مقالا غداة انطلاق الثورة بعنوان "على هامش أحداث الجزائر "جاء فيه—"منذ غرة نوفمبر سنة 1954م هادا الشهر شهد ثورة واسعة أصبحت البلاد الجزائرية مسرحا لحوادث دموية مؤلمة ظهرت فيها أثر قيام حركة انتفاضة على الوضع السياسي الراهن وقد امتدت هذه الحركة من الحدود المغربية إلى التخوم الجزائرية التونسية" [4]

من خلال هادا المقال ندرك ان الاعلام التونسي على اطلاع بما يحدث في الجزائر ومواكبة أحداث ثورتها بالتدعيم والإشادة بما يحققه على حساب صفوف القوات الفرنسية واستبسال مناضليها من أجل القضية كما تؤكد الصحيفة على أن الثورة الجزائرية ليست عبارة عن أحداث قام بها مجموعة من المشاغبين كما صورتها فرنسا، وإنما هي ثورة منضمة شملت جميع القطر الجزائري نتيجة السياسة الفرنسية الجائرة تجاه المجتمع الجزائري بجميع شرائحه وعلى مختلف الأصعدة، كما عمل الحزب لتنبيه الرأي العام الداخلي و الخارجي بالقضية الجزائرية بتبني مطالبها والتعريف بأوضاع الجزائر المأساوية.[5]

---

[1] جريدة العمل، ع100، 18فيفري 1956م.

[2] جريدة الصباح، مقال بورقيبة في مجلة "دومان"، ع307، 23مارس 1956، ص4.

[3] حديث بورقيبة لجريدة لوفيغارو، ع 1326، 26أفريل 1956م.

[4] حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، الجزائر، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009، ص33.

[5] المرجع نفسه، ص35.

ب. موقف الحزب الدستوري التونسي الجديد

لم تختلف نضرة هذا الحزب للثورة عن سابقه حيث أشاد بها وندد بالتعسف الفرنسي تجاه الجزائريين فقد عقد اجتماعا استثنائيا استعرض فيه الأوضاع الجزائرية وخرج المجتمعون بالبيان التالي بعد استعراض الحوادث الأليمة بالقطر الجزائري الشقيق نترحم على جميع الشهداء الذين سقطوا ضحية السياسة الاستعمارية الفاشلة ونعلن مواصلة سياسة القمع بنافي جو التهادن والتفاهم السائد اليوم في السياسية العالمية وبصفة خاصة بتونس ونرى وجوب المبادرة بالتفاهم مع الممثلين الحقيقين للشعب الجزائر الشقيق ويهيب بالحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي والضمير العالمي لوضع حد للسياسة المتشددة وتعويضها بسياسة التفاهم الحر والتفاوض.[1]

ت. موقف الحزب الشيوعي التونسي

عبر الحزب عن موقفه من الثورة بالدعم والتأييد خاصة في مجال الدعاية من خلال عقد الاجتماعات وحث الشعب التونسي على المظاهرات وتنظيم إضرابات، إضافة إلى جمع التبرعات في شكل من أشكال المساندة، كما واكب هذا الحزب جملة التطورات التي عرفتها الجزائر من أساليب القمع والإرهاب الفرنسي بإصداره عدة مناشير وبيانات يدعو فيها الشعب التونسي إلى التعبير عن تضامنه مع الشعب الجزائري على أساس تقرير المصير ووفق مبادئ الأمم المتحدة.[2]

وقد ظل الحزب الشيوعي التونسي ثابتا على موقفه، إذ عقد اجتماعا في غزة 1956م لتحسيس التونسيين بضرورة تفعيل التضامن التونسي الجزائري، كما وجه برقية في فيفري 1956م إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يدعوه فيها إلى التحرك ووقف النزيف الجزائري بوضع حد للتجاوزات الجيش الفرنسي، مطالبا بمنع السلطات الفرنسية من استعمال المطارات التونسية مثل مطار الخروبة والكاف وساقية سيدي يوسف وغيرها لضرب الأراضي الجزائرية، ثم توجه بنداء إلى العمال التونسيين جاء فيه: "إنه من العار أن يتمادى عمال ميناء تونس في إنزال الأسلحة من البواخر الفرنسية" ثم طالب بتظافر الجهود والوحدة لمنع المحتل الفرنسي من استعمال الأراضي التونسية قاعدة حربية ضد الجزائر.[3]

ثانيا: المغرب الأقصى

1. الموقف السياسي

صحيح أن المغرب الأقصى قد نال استقلاله السياسي في 2مارس 1956، هذا الاستقلال الذي اعتبرته الحركة الوطنية المغربية مكسبا قد تحقق بفضل نضالها السياسي، الذي أجبر الإدارة الاستعمارية الفرنسية على

[1] المرجع نفسه، ص46-47.
[2] المرجع نفسه، ص74.
[3] المرجع نفسه، ص80.

الرضوخ لمطالبها الاستقلالية، خلافا للتيار الثوري الذي اعتبر أن هذا الاستقلال يبقى ناقصا، وأن المعركة مع الفرنسيين لم تنته، مادام الاستعمار قد أبقى على جزء من جيوشه متمركزة بالمغرب تحت ذريعة تدريب القوات المغربية الفتية، ولكن هذه القوات ثبت بانها استخدمت في الأصل ضد تحركات قيادات جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي ظهرت بشكل ملفت للانتباه على الحدود المغربية الجزائرية، بل داخل مدن المملكة، هذه الأخيرة التي استعملها المجاهدين الجزائريون لتهريب الأسلحة، أو تدريب جنود جيش التحرير الوطني.[1]

فالثورة التحريرية الجزائرية تخطو خطواتها ضمن المبادئ الإسلامية وفي إطار تحقيق وحدة المغرب العربي، أما جيشها الوطني فيعتبر نفسه مجاهدا في سبيل الله.

الحركة التحريرية المغربية لتدعيم الثورة الجزائرية، وبذلك فوت الفرصة على فرنسا، التي كانت تتذرع بها للحيلولة دون حصول المغرب الأقصى على استقلاله الكامل بما في ذلك جلاء كل القوات الفرنسية الموجودة على أرض المغرب، ولكن في الحقيقة فإن جبهة التحرير الوطني الجزائرية أثارت مخاوفها المطالب الفرنسية وتنفيذها من طرف الجانب المغربي، لأنها تعلم علم اليقين بأنها ستبقى وحدها في مواجهة الاستعمار الفرنسي، ظنا منها أن عودة الملك الخامس إلى العرش يعتبر في حد ذاته هدفا أساسيا من أهدافها الجهادية التي سطرتها وفق الميثاق الذي جمعها بالحركة التحريرية المغربية.[2]

ومن جهة أخرى شكلت الشقيقة المغربية الظهير من ناحية الغرب لثورة الجزائر بحيث طالب ميكزا سفير الرباط لدى الأمم المتحدة أحمد بلافريج بوضح حد وسرعة المجازر المرتكبة مؤكدا رفض المملكة لإخماد الاستعمار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي.

وألقى الملك الراحل محمد الخامس بتاريخ 15سبتمبر1956 خطابه يمد فيه وحدة الحدودية، حيث عرض معاناة الشعب الجزائري مشددا على ضرورة إيجاد حل سلمي وعادل للقضية، حسب ما وثقته مجلة الأوقاف المغربية.

واستقبل الملك محمد الخامس وفد جبهة التحرير بمدريد وأكد أمامه أنه مهما كانت الظروف فهو مع الجزائر وشعبها وثورتها يقف وقفة المجاهد لا المؤيد فقط، وأنه مستعد لإمدادها بأي شيء وفقا لمذكرات توفيق المدني.[3]

الظاهر أن تصريح غي موليه لقي استنكارا كبيرا لدى الملك محمد الخامس، الذي ندد بسياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ولما يتعرض له الشعب الجزائري من قمع واضطهاد، حيث دعى إلى وضع حد للقضية الجزائرية، التي شكلت حاجزا أمام سياسة التعاون المغربي الفرنسي وقد جاء إلى حديثه إلى الصحافة المغربية ما يلي: "إني

---

[1] غيلالي السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص128.

[2] المرجع نفسه، ص131.

[3] عبد الكريم حذاقة، أبرزها مصر وليبيا وتونس والمغرب، دول عربية انتصرت الثورة الجزائرية قبل 67 عاما، آخر تحديث 01/11/2021، المزيد انظر: ettps.//www.aljazera.net/politics

أجد نفسي مضطرا إلى أن أقول لكم بأن كل ما نحاوله من مفاهمة مع فرنسا سوف يكون ضعيفا ولا أساس له ما دام الوضع الراهن بالجزائر، أطالب بحل سلمي للمشكل الجزائري يحقن الدماء ويحد من اضطهاد الشعب الجزائري، وأن الحياد الذي تطرحه فرنسا على المغرب لا يمكن تحقيقه لأن الشعب المغربي لا يمكنه السكوت عما يطال الشعب الجزائري.[1]

إن مسعى ملك المغرب يقوم على تحقيق استقلال شامل وكامل لكل أقطار المغرب العربي، لأنه يدرك تماما بأن استقلال المغرب دون استقلال الجزائر يبقى ناقصا، وبالتالي سيكون هناك انعدام الاستقرار والأمن في المنطقة، وسينعكس ذلك سلبا على التنمية الاقتصادية للمغرب، وعلى العلاقات الفرنسية المغربية التي يحرص الملك محمد الخامس على تقويتها.[2]

2. الموقف الشعبي

كان الشعب المغربي من الشعوب العربية السباقة لدعم الثورة الجزائرية من الفاتح نوفمبر 1954 حيث أظهر تأييد مطالب الشعب الجزائري في كفاحه تجسيدا على أرض الواقع وسعى بكل الوسائل ومختلف المظاهر من أجل أن يكون سندا قويا لانتقائه الجزائريين وقد اتخذ هذا الدعم أشكال وصور.

قام الشباب المغربي الذي خرج في مضاهرات احتجاج على القرصنة الجوية واعتقال الزعماء الجزائريين بالرشق بالحجارة واجهات المحلات التجارية، ومركز البريد بتيولي بالقرب من سيدي عيسى بوجدة، وفي الساعة العاشرة ليلا هاجمت هذه المجموعة أيضا دورية عسكرية فرنسية بأسلحة نوع FM، أسفرت عن جرح 3جنودفرنسيين، وحرق شاحنة عسكرية وذبح جنديين بواسطة السكين، وتم التنكيل بجسديهما، وآخر قتل أثناء الهجوم بواسطة الرصاص، ومن جهتها عبرت الأحزاب والاتحادات النقابية عن غضبها على ما حدث وذلك عن طريق المظاهرات واللوائح المساندة لكفاح الشعب الجزائري والتنديد بسياسة فرنسا الاستعمارية.3

إن ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية جعل محمد الخامس أحرص من أي وقت مضى على تقديم دعمه للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، بالرغم من حرص السلطات الفرنسية على التقرب أكثر من القصر الملكي لقطع الطريق أمام التحالف الذي يربط جبهة التحرير الوطني بالمغرب.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الملك محمد الخامس أوصى وفده المتجه إلى نيويورك للمشاركة في الدورة الحادية عشر لجمعية الأمم المتحدة، أن يصوت ضد فرنسا عند عرض القضية الجزائرية للتصويت، بتاريخ

[1] المقاومة الجزائرية، العدد5، المؤرخة في 15 جانفي1957، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص17.

[3] كنان جمال، تشكيل الحكومة لمؤقتة نقله نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، "مجلة الذاكرة"، العدد4، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص19.

12 نوفمبر 1956، هذا التاريخ الذي سلم فيه وفد جبهة التحرير الوطني مذكرة لرئيس دورة الأمم المتحدة، دعم بها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة وقد درست تحت نقطة 62 من جدول الأعمال.[1]

مناقشة ولا معارضة باستثناء اتحاد جنوب إفريقيا، وأحيلت القضية للدراسة أمام اللجنة الأولى، وعليه أشار السيد بينو وزير الخارجية الفرنسية أن حكومته مستعدة لوقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات ثم مفاوضات، وذلك ما رفضته جبهة التحرير الوطني جملة وتفصيلا، وقد بذل المغرب مجهودات في تقديم القضية الجزائرية أمام اللجنة الأمية لدراسة القضية الجزائرية على أنها نزاع دولي.

وعلى هذا الأساس دعا السلطات الفرنسية من على منبر الأمم المتحدة التلاقي مع جبهة التحرير الوطني لوضع حد لإراقة الدماء، وأن تتخلى عن النظرية القائلة بأن الجزائر جزء من التراب الفرنسي، لأن هذه النظرية انهارت أمام حقيقة القضية الجزائرية، وفي ختام تدخله طلب الوزير المغربي من الأمم المتحدة أن تساهم في إيجاد حل للقضية الجزائرية العادلة.[2]

وعلى الرغم من المساندة والدعم المتزايد الذي لاقته الثورة التحريرية الجزائرية من الجانب المغربي حكومة وشعبا، إلا أن الملك قد عبر في كثير من المرات عن المساندة المطلقة للثورة التحريرية الجزائرية، ولكن هذا الدعم لا يكون على حساب العلاقات المغربية الفرنسية، لهذا نجد الحكومة المغربية تسعى جاهدة لحصر لتواجد الجزائري في مناطق معينة لكي تسهل عليها عملية مراقبة تحركات الجزائريين الذين قد يتسببون في تدهور العلاقات الفرنسية المغربية أو يشكلون خطرا على النظام المغربي المهدد بين الفينة والأخرى من قبل بقايا المقاومة المغربية التي تسعى إلى إحياء الكفاح المغاربي المشترك.[3]

3. موقف المنظمات والأحزاب

صرح الملك محمد الخامس لصحيفة "فران تيرور" معبرا عن استيائه الشديد لما قامت به سلطات الاحتلال في حق الجزائريين حيث اعتبر هذا العمل بمثابة طعنة في كبريائه لا لكونه ملكا فقط بل لكونه إنسانا أيضا، لأن هؤلاء المعتقلين هم ضيوفه، ولولا الثقة التي وضعوها فيه لما استجابوا لدعوته في الحضور إلى هذه الندوة للبحث في قضية المغرب العربي، ومن ثمة طالب بإطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، ولم ينتظر أكثر من المدة التي استغرقتها الندوة التونسية للبحث في تداعيات هذه الأزمة مع التونسيين.[4]

[1] المرجع نفسه، ص20.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958 منشورات المركز، الجزائر، 2007، ص 67.

[3] المرجع نفسه، ص 68.

[4] المقاومة الجزائرية، عدد 8، مرجع سابق، ص 12.

ثالثا: ليبيا

1. الموقف السياسي

لقد عملت اللجنة على تكثيف الاتصالات مع المنظمات والمؤتمرات الدولية ورؤساء العالم، من أجل نصرة ودعم القضية الجزائرية وقامت بزيارات لعدة دول من أجل هذا الهدف، نسقت جهودها مع أجهزة الحكومة الرسمية لضمان الدعم الدائم للقضية الجزائرية.

لقد عملت اللجنة العليا على استغلال كل المنابر السياسية والدبلوماسية المتاحة لدعم الثورة الجزائرية وفي هذا الإطار استغل الهادي المشيرقي فرصة تواجد الوفود الإسلامية والأجنبية بتونس بمناسبة احتفالها بعيد الاستقلال بعد إن تحصلت الأخيرة على استقلالها في 22مارس 1956، وحثها على توحيد موقفها من القضية الجزائرية.[1]

وأثناء اجتماع وزارة الخارجية العرب في 19جوان 1956بالقاهرة بمناسبة اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وجه الهادي المشيرقينداءا، يطالب فيه المجتمعين باقتطاع نسبة من ميزانيات دولهم تخصص للمساعدات المادية والعسكرية للثورة الجزائرية.[2]

وبمناسبة الذكرى المئوية لوفاة الشيخ محمد علي السنوسي، صاحب الحركة السلفية في 22جوان 1956، وجه الهادي المشيرقينداءا الوفود الإسلامية الحاضرة بضرورة تكثيف الدعم المادي والدبلوماسي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية.

كما قامت اللجنة بدور كبير في حادث اختطاف طائرة الزعماء الخمسة في 22أكتتوبر 1956 تمثل خاصة في نشاط الهادي المشيرقي الذي توجه إلى فرنسا، وتمكن من الاتصال بهم عن طريق الرسائل. وراسل أيضا رؤساء الدول العربية والغربية طالبا منهم الضغط على الحكومة الفرنسية لإطلاق سراح الزعماء.[3]

هاته الأنشطة السياسية والاجتماعية للجنة العليا التي أثارت حفيظة واستهجان الاستعمار الفرنسي حيث سجلت ثنايا وثيقة عسكرية فرنسية متابعة لنشاط هذه اللجنة وترجمت مناشيرها الى اللغة الفرنسية.[4]

---

[1] بسمة خليفة أبو لين، الليبيون والثورة الجزائرية، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2008، ص37.

[2] بسمة خليفة، المرجع السابق، ص38.

[3] الهادي إبراهيم المشيوقي، قصتي مع ثورة مليون الشهيد، دار الأمة، الجزائر 2000، ص225.

[4] أنظر، الملحق رقم 2.

واستغل الهادي لمشيرقي أيضا الاجتماع الذي ضم رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة، ورئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم في 11ماي 1957 بطرابلس، مطالبا إياهم بمضاعفة الدعم المادي وتنسيق الجهود لنصرة القضية الجزائرية.[1]

[1] نفسه، ص226.

2. الموقف الشعبي

لقد قام الشعب الليبي بوقفة تاريخية، تمثلت في مقاطعة كل أنواع البضائع الفرنسية الواردة بحرا وبرا، وكذلك بضائع الدول الأخرى المارة عن طريق فرنسا، حتى أنه تم داخل الوطن الليبي تأسيس اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر.[1] حيث بدأت أعمالها باتخاذ قرارات هامة في جلسة 19 نوفمبر 1960م بمقاطعة للبضائع الفرنسية، وبالفعل تم حصر أنواع البضائع الفرنسية في قائمة وتمت مقاطعتها نهائيا، ومن هذه البضائع نذكر :

1. دقيق علامة المهري
2. فضة ملك رقم 14و5
3. تل نحاسي وتل فضة
4. أنواع مختلفة من الزجاج.
5. روائح ومستحضرات التجميل.
6. اقفال ومفاتيح علامة (رونيس).
7. خمور(شمبانيا).
8. سيارات (دراكييون أفان، دراكسيون 15، سمكا بيجو رينو، ستروين، بولي).
9. خيط كاب ومفاتيل علامة (دي ام سي)
10. زعفران ماركة غزالة.
11. نايلون مطرز بالفضة.
12. شيفون مطرز بالعدس.
13. برمبخ رصن قرفي ماركة النعامة.
14. ادوية مختلفة منتجات شركة (ميدي) الفرنسية.[2]

[1] تشكلت لجنة المقاطعة من سلم شيته عن اتحاد العمال، سعد شريف عن التجار عبد العزيز الزقلعي، الحاج محمد بن الطاهر، يوسف هادي علي شعبان أبو قاسم العلاقي، الديتورس زميت عن النواب، الطاهر موسى علي وريث عبد الله شرف الدين

[2] د أحميدة عميراوي، موضوعات في تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق، ص 39.

وقد وجهت هذه اللجنة أكثر من نداء من اجل المقاطعة ومن بعض الشعارات المنددة ضد فرنسا

- ساهموا في المعركة التحريرية الكبرى بمقاطعتكم للبضائع الفرنسية،
- التعامل التجاري مع فرنسا خيانة كبرى للقضية الجزائرية
- ردوا الى فرنسا بضائعها، فباثمانها ترتكب الجرائم وتغتصب الحقوق وتكتم الانفس،
- ان مقاطعة فرنسا خطوة حاسمة في سبيل انتصار الجزائر،
- قاطعوا فرنسا وايدوا ثورتكم،
- شراء البضائع الفرنسية طعن للثورة التحريرية،
- المقاطعة هي السلاح الوحيد لانهيار الاستعمار الفرنسي،
- ارض اللهب والدم تناديكم يا عمال ان تمتنعوا عن شحن وتفريغ السفن والبضائع الفرنسية.
- ثورة الجزائر تطالب التجار بالامتناع ومقاطعة البضائع الفرنسية.
- إن اليد الفرنسية هي التي تطلق النار عليك في الجزائر فلا تصافحها.[1]
- بجانب هادا الدعم السياسي كان الدعم الاجتماعي، ومنه
- التكفل بأبناء وبنات الثورة الجزائرية، وذلك ببناء مدرستين هما: مدرسة (عميروش) في مدينة جنزور عام 1959م مخصصة للبنات وعددهن 65 تلميذة والثانية مدرسة (جميلة بوحيرد) مخصصة ل 157 تلميذ.
- التكفل بعدد من المهاجرين الجزائريين المتواجدين في تونس، أيضا تقديم الرعاية الصحية للمجاهدين.[2]

[1] التميمي عبد الجليل بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص ص 263-274.

[2] احميدة عميراوي، مواقف نضالية وإصلاحية، مرجع سابق، ص 46.

الخاتمة

الخاتمة

لفصل الأساليب القمعية التي قام بها الاستعمار الفرنسي أثناء الثورة التحريرية ضد الشعب الجزائري دون تمييز بين الرجل والمرأة وبين الطفل الشيخ، ومن خلالها نستنتج جملة من النتائج نذكرها:

إن الجرائم المرتكبة ضد الشعب الجزائري في الفترة 1954-1962 تصنف ضمن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لانتهاكها الأعراف الدولية المتمثلة في اتفاقيات جنيف الأربعة والقانون الدولي للحرب.

شكل اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى صدمة عنيفة لفرنسا وهو ما أجبرها على اتخاذ مواقف ضدها حيث زاوجت بين الأسلوب القمعي والأسلوب الإجرائي الإصلاحي لمواجهة العمل المسلح والقضاء على الثورة في مهدها.

الحكومة الفرنسية لم تتوانى عن ارتكاب جرائم شنيعة في حق الجزائريين ولم يسلم من هذا التعذيب المدنيون والعزل، حيث تعرضوا للتعذيب والتنكيل والإهانة بأساليب مختلفة، ومن طرف أجهزة متعددة حتى أصبحت هذه الأجهزة تتقنن في انتكار التعذيب، وأقيمت مراكز خاصة لذلك مجهزة بكل الوسائل والأدوات.

أجرت فرنسا 17تفجيرا نوويا في الصحراء الجزائرية وهي عبارة عن تجربة إلا أن الواقع ينفي ذلك، حيث بلغت قنبلة 13فيفري 1960 المسماة باليربوع الأزرق ثلاثة أضعاف هيروشيما، هذه القنبلة التي صنعت المجد لفرنسا ودخلت بها النادي النووي العالمي.

إذ كانت ليبيا في عهد الثورة التحريرية الكبرى، مركز قوة للجزائر في جميع المجالات، مقارنة مع الأنظمة السياسية الأخرى في المغرب العربي، لقد كان للنظام الملكي الليبي موقف متميز وإيجابي تجاه حرب التحرير، كانت ليبيا تتعامل مع القضية الجزائرية بأسلوب ثوري، كما تميز موقفها تجاه الثورة بالوحدة بين الشعب الليبي والحكومة خلال كل مراحل الثورة، حيث كانت من أوائل البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة من كان ذلك بعد يوم واحد من قيامها. كما تعتبر من أهم مناطق تدريب جيش التحرير الذي استفاد من خبرات إخوانه الليبيين، لم يقتصر الدعم الليبي على الدعم السياسي وللعسكري والاقتصادي بل تعداه إلى الجانب الإعلامي هذا الأخير كان من أهم الوسائل التي استعملتها ليبيا لمساندة القضية الجزائرية (اسماع صوت الثورة عبر إذاعة ليبيا ابتداء من 1958م، إذاعة طرابلس، إذاعة بن غازي) التي جندت الشعب الليبي إلى جانب الشعب الجزائري، وكان تضامن الشعبين في مختلف المجالات منها: اقتصاديا، حيث كانت الموارد المالية توفر إلى داخل الجزائر من الإخوة الليبين بواسطة التبرع من مختلف المستويات بل أن الإعانات كانت تنقل من ليبيا إلى تونس وتوزع على الجزائريين المهاجرين إليها. واجتماعيا من خلال التكفل بالعائلات الجزائرية المهجرة وتقديم الرعاية الصحية. أما سياسيا وعسكريا وهذا الأهم من خلال تهريب الأسلحة استخدام حدودها مراكز إيجابية لمساندة مجاهدي الجزائر كما تجسد مواقفها النبيلة من خلال مساندتها للثورة وتبرعاتها المادية ومقاطعة البضائع الضريبة الممولة للاستعمار، كما سارعت ليبيا إلى تدويل

الخاتمة

القضية الجزائرية في المحافل الدولية. ويلاحظ أن مساندة الحكومة الليبية في القضية الجزائرية كانت بعيدة عن أي تأثير على علاقتها الدولية والثنائية بمصالحها القطرية الخاصة، كما يستنتج أيضا التزام ليبيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للحكومة الجزائرية المؤقتة، كان الدهم المعنوي الليبي موازيا للدعم المادي، خاصة استعمال الأراضي الليبية ذات الأهمية الاستراتيجية لحرب التحرير. خاصة بعد تضييق الخناق على الحدودو الجزائرية التونسية في نهاية الخمسينات.

هذه جملة من المواقف الليبية النبيلة تجاه الثورة التحريرية 1954-1962 التي توضح العلاقة المبنية بين البلدين القائمة على عوامل متكاملة ومتعددة، دينية، ومذهبية وثقافية، واجتماعية وجغرافية، واستراتيجية (مصالح مشتركة، والوقوف ضد الأخطار الخارجية).

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب**

- "بيان المكتب السياسي الدستوري التونسي"، العمل، العدد 22(18نوفمبر 1955، ص1.

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ج3، ط3، الجزائر: المؤسسة للكتاب، 1986، ص236.

- أحميدة عمراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، الجزائر، دار الهدى 2004، ص148.

- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر، دار هومة، 2003، ص114.

- الباشا بوعلام، ولد عام 1906 بسوق أهراس ضابط عين بصفة قائد ليصبح باشا آغا في معقل عائلة بيني بوداون جبال الونشريس وكان من الأوائل الذين أسسوا الحركي للدفاع عن مناطقهم ولقد نشطت حركته في مناطق الشلف ووادي فضة والونشريس(أنظر: محمد الشريف ولد الحسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012).

- بسمة خليفة أبو لين، الليبيون والثورة الجزائرية، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2008، ص37.

- بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول، ثورات القرن التاسع عشر أ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص159.

- التميمي عبد الجليل بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص ص 263-274.

- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.م)، (د.ت.ن)، ص274.

- الحبيب بورقيبة، في سبيل تعاون دولي، ج3، الأمم المتحدة في 22نوفمبر 1956، ص68.

- حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، الجزائر، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009، ص33.

- خميس سعدي، معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأكاديمية، الجزائر، 2015.

- رافائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار امدوكال، الجزائر، 2010،

- رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1954-1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص253.

- رشيد زبير، جرائم فرنسا الولاية الرابعة.

- رشيد زبير، جرائم فرنسا في الولاية الرابعة(1956-1962م) دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

- سافاري الدوق دورفيقو: (1774-1833) منهم كاحتياطي في الكتيبة النورمندية عند نشوب الثورة الفرنسية، وفي سنة 1805 ترقى إلى رتبة الجنرال، خلق الجنرال بيريتيزين 1831، بقي في الجزائر مدة سنتين ارتكب فيها أبشع الجرائم، أنظر: أديب حرب بالتاريخ العسكري والإداري الأمير عبد القادر 1808-1847، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983، ص62.

- سعدي يانس، ذكريات معركة الجزائر، تر: إبراهيم حتفي، د.م.ن، د.س.

قائمة المصادر والمراجع

- سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص24.
- سعيدوني نصرالدين، منطلقات وأفاق ط3 الجزائر علم المعرفة 2008، ص134
- الشريف محمد بن عبد الله المدعو بومعزة: من قبيلة أولاد يونس بالظهرة، ولد عام 1822 يعود أصله إلى جنوب المغرب الأقصى أعلن الجهاد ضد الفرنسيين في 15أفريل 1845 وخاض عدة معارك ضد الطوابير المتنقلة بقيادة أزو وكترو وبيليسي وماري مونج وكاموا في منطقة أولاد نايل وسان حرمان في الزيان ألقى القبض عليه يوم 13أفريل 1847، وأودع السجن 5ماي 1847، أطلق سراحه نابليون الثالث بداية 1853. أنظر: بن يوسف تلمساني.
- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1960، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، و.ط، 2009، ص224.
- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص9.
- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص71.
- عمار وآخرون، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر (الأسلحة النووية نموذجا) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، من إعداد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، دار هومة، الجزائر، ص 9.
- الغالي غربي، المرجع السابق، ص272.
- فاطمة الزهراء سيدهم، أنواع المعتقلات ودور المساجين في النظال الوطني، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص، ديسمبر، 2012.
- فرحات بن السعيد: ولد سنة 1786 وينتمي إلى عائلة بوعكاز التي دخلت في صراع مرير مع عائلة بن قانة من أجل السلطة ثم تم عزله من مشيخة العرب من طرف الباي أحمد منذ 1827، وكان فرحات قد اختار حياة البدو والترحال والفروسية والشجاعة والكرم وعلى حساب العلم والمعرفة، وتم اغتياله سنة 1841: أنظر: محمد العربي حرز الله بمنطقة الزاب مائة عام من المقاومة 1830-1930، دار السبيل للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2008.
- قداش محفوض جزائر الجزائريين 1830-1945..... محمد الجزائر مؤسسة الوطنية لاتصال 2008' ص355.
- قويس: وهو الإسم الرمز الذي أطلقه المكتب الثاني للعدو بالعاصمة على بلحاج الجيلالي عبد القادر المدعو قويس من قدماء العسكريين الذين تلقو تكوينا بمدرسة شرشال انخرط ليصبح الرقم الثاني في المنظمة الخاصة التي تتكفل بالتدريب العسكري ألقي عليه القبض وأدخل السجن وأطلق سراحه في 1955 لينشأ جماعة مسلحة(ميشيلي) في منطقة زدين وتزود بالسلاح من طرف القوات، الفرنسية (انظر، مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- لهلالي لسعد، دور القوات الفرنسية في مجازر 8ماي1945، دراسة تحليلية من خلال الوثائق العسكرية الفرنسية والشهادات والكتابات الجزائرية، دار المجدد، 2018، ص230.
- الماريشال بيجو: من نبلاء فيكورني (فرنسا) الملقب إيلي ولد بمدينة ليمونج 1784 شارك في الحرب النابليونية خاض عدة معارك ضد الأمير، وفي 22فيفري 1841 عين حاكما عام على الجزائر شهدت فترته شن حرب إبادة على الأهالي كالحرق الجماعي واعتماد سياسة الأرض المحروقة، مات على إثر مرض سنة 1849. أنظر: يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار البعث للطباعة والنشر، ط1، قسنطينة، الجزائر، 1980، ص28.
- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص120.
- محمد عباس، فرنسا الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

- محمد عيساوي ونبيل شربخي، الجزائر الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1890-1871، ط، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص45.
- محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجزائر الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع (د.ط)، الجزائر، 2011، ص112.
- محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1965-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.
- مصطفى طلاصا، بسام عسلي، الثورة الجزائرية، طلاسي للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984.
- المقاومة الجزائرية، العدد5، المؤرخة في 15 جانفي1957، ص16.
- منصور وزناجي، حكيمة، مجازر 8ماي 1945، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، ص23.
- النقيب سي مراد، ولد في أكتوبر 1928 بولاية الشلف اسمه الحقيقي عبد الرحمان كريمي، حفظ القرآن الكريم في سن مبكر، درس الفقه وتلقى العلوم على يد شيخه سي الجيلالي الفارسي، أنظر: سي مراد عبد الرحمان كريمي، ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الجزائر، د.ت.
- نور الدين مقدر، المحتشدات الفرنسي بالجزائر خلال الثورة التحريرية (1962-1955)، مرجع سابق، ص19.
- الهادي إبراهيم المشيوقي، قصتي مع ثورة مليون الشهيد، دار الأمة، الجزائر 2000، ص225.
- الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص89.
- يمثل هذه الجرائم النكراء كان الفرنسيون يريدون أن يخمدوا الثورة (انظر: الملحق رقم (02): محمد الصالح الصديق، المرجع السابق).
- يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، تر: مسعود الحاج، دار هرمة الجزائر، 2005.

➢ المذكرات

- عشري حميدة، بطاهر حبيبة، التعذيب الفرنسي أثناء الثورة الجزائرية 1954 بالولاية الرابعة أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم الإنسانية مليانة، 13ه.
- غيلالي السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص128.
- فرحات بن سعيد: ولد سنة 1786 وقتل مشيخة العرب سنة 1829 وهو آخر من تقلد مشايخه العرب من القواودة الرياحين من بني هلال، ثم عينه الأمير عبد القادر خليفة له في الصحراء نواحي بسكرة، قتل سنة 1848 إثر معركة نشيت بينلو بين البوازيد. أنظر: مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص61.
- محمد تسمبازي، المحتشدات بولاية سطيف، بازر، بسكرة، ت 52 انموذجا، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
- المنجد في اللغة والإعلام.
- نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص459-460.

قائمة المصادر والمراجع

- الجرائد والمجلات

- بلقاسم بن أحسن كافي، نزيل المعتقلات 1955-1962، دار الوليد، د.س.
- بن غنو بلبروات، الاحتلال الفرنسي للأغواط وضواحيها سنة 1852م وجرائمه، مجلة عصور الجديدة. العدد 6، عدد خاص بخمسينية الاستقلال، ربع 1433ه، 2012م، ص47.
- جريدة البصائر، العدد 321، 1955/03/14.
- جريدة الصباح، مقال بورقيبة في مجلة "دومان"، ع307، 23مارس 1956، ص4.
- جريدة العمل، حديث بورقيبة لإذاعة لوزان السويسرية، عدد 212، الصادرة بتاريخ 29جوان 1956.
- جريدة العمل، ع100، 18فيفري 1956م.
- جريدة العمل، كلمة المنجي سليم ينقد رائحة أمريكا الجنوبية وإيطاليا، عدد 403، في 4فيفري 1957، ص1.
- جريدة العمل، ندوة صحفية لبورقيبة، عدد 138، الصادرة 1أفريل 1956.
- جريدة العمل، نشاط السفير التونسي بالأمم المتحدة، عدد 373، الصادرة في 4جانفي 1957، ص1.
- جريدة المجاهد، التعذيب الاستعماري في الجزائر، فنونه وأساليبه الوحشية، العدد 15، أوت 1957، ج1.
- حديث بورقيبة لجريدة لوفيغارو، ع 1326، 26أفريل 1956م.
- سعيدوني نصرالدين، ذكرى وتضحيات حسيمة وعبرة وكفاح مرير، مجلة الذاكرة العدد الثاني، الجزائر، 1995 ص9
- عبد الوهاب أو سليم، المحتشدات والفرق الإدارية المختصة من خلال جريدة المجاهد، الناصرية للدراسات، العدد 56-62، جامعة تيارت، ديسمبر، 2012.
- عيسى بوقرين، الهولوكوست الفرنسي في الأغواط 4ديسمبر 1852، مجلة قضايا تاريخية، المجلد5، العدد1، 2020، ص93.
- غانم يونون، مذبحة العوفية بوادي الحراش 1832 للظروف والتداعيات، مجلة عصور، المجلد 21، العدد2، تصنيف ج، ديسمبر 2022.
- كنان جمال، تشكيل الحكومة لمؤقتة نقله نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، "مجلة الذاكرة"، العدد4، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص19.
- مجلة أول نوفمبر، عدد 264، 2000.
- محمد الطاهر الأطرش، المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 1نوفمبر 1954و 20أوت 1956، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المنعقد بتاريخ 8-10 ماي 1984 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة.
- محمد بوعزارة، نماذج من حرب الإبادة في الجزائر: محرقة الأغواط مثلا، رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة للمزيد انظر: Rttp//www.raia hyom.com/
- محمد خلاف، التجارة النووية جرائم قرنسا التي تطاردها في الجزائر، جريدة الخبر، تاريخ الإصدار 2006/07/11، ص3.
- محمد ديعيش، مجلة البحوث التاريخية دورية سداسية محكمة، جامعة بوضياف، العدد 1، المسيلة، 2017.
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية مصلحة البحوث والتوثيق بالمركز.

قائمة المصادر والمراجع

- نور الدين مقدر، المعتقلات ومراكز التعذيب ببلدية المسيلة المختلطة، رسالة من ماجستير في تاريخ الثورة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2011/2010.
- هيئة التحرير، هكذا يحارب الجيش الفرنسي، مجلة المجاهد، 6-2، 1956.
- يحيى بوعزيز، المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840-1864، مجلة الأصالة، طبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ع 79. 12أوت1980، ض7.

➢ المنشورات

- بسام عسلي، المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري، ط2، دار النفائس بيروت، لبنان، 1986.
- بن إبراهيم بن العقون، عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945، ج2، ط2 الجزائر منشورات السائحي ،2008ص346
- بوعزة بوضرساية وآخرون، الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1945، الجزائر، 2007، ص127.
- بوعلام نجادي، الجلادون (1830-1962) محمد المعراجي، منشورات ANEP الجزائر، 2007.
- بوعلام نجادي، الجلادون 1830-1962 تر محمد العراجي، منشورات (ANEP) د.ط، 2007، ص56.
- دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- عبد المالك كرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، د ت.
- عمار منصوري، "الإرث المسموم"، ع 586، ماي 2012، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ص 36.
- فرانسوا بيريه، نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر (1954-1962)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجزائر، 2007.
- قطع رأس الشيخ ربيعة وحمل كهدية إلى الفوق دورفيقو، فقام هذا الأخير بالتبرع برأسه ورأس أم أولاد قبيلته إلى صليب يدعى يونافون البحري عليه عملية ليقنع مجادلا له كانت قد جرت مناقشة بينهما بحضور دورفيقو بأن الانسان يفقد الحياة مباشرة بعد قطع رأسه. أنظر: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، مج 4، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر،2009، ص15.
- محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958 منشورات المركز، الجزائر، 2007، ص 67.

➢ المواقع الالكترونية

- عبد الكريم حذاقة، أبرزها مصر وليبيا وتونس والمغرب، دول عربية انتصرت الثورة الجزائرية قبل 67 عاما، آخر تحديث 01/11/2021، المزيد انظر: ettps.//www.aljazera.net/politics
- مجزرة قبيلة العوفية بالجزائر: جريمة ضد الإنسانية تؤكد وحشية الاستعمار الفرنسي، وكالة الأنباء الجزائرية، 29ماي2020 للمزيد أو علم Rttp //www.aps.dz./ar/ahgerie
- المحامية فاطمة الزهراء بن براهيم، مخاطر التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية على الانسان والبيئة مقابلة أجرتها قناة الجزيرة، 2008، مساحة على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.com.

قائمة المصادر والمراجع

➢ المصادر باللغة الأجنبية

- BRINO BRILLOT, J'es essais nucléaires français 1960-1996, conséquences sur i, environnement et la santé, D.R.P.C? I ? YON ? 1996 ? INDEX ? Annexe, bibliographique, p383.
- Mahfoud ka dache le 8 mai 1945 ANEP ALGERIA 2006 P 42
- Patrick Kessel ; Giovanni perilli, peuple Algérien et la guerre, lettres et témoignages d'Algériens (1954-1962), pris mespeul, 1962.
- Voir Annexe aunero99echo de LADS, bulletin numéro 02/2012, vous pouver télécharger le bulletin directement suivant ; www.ADS.dz/bulletins information ads. 2012.

قائمة الملاحق

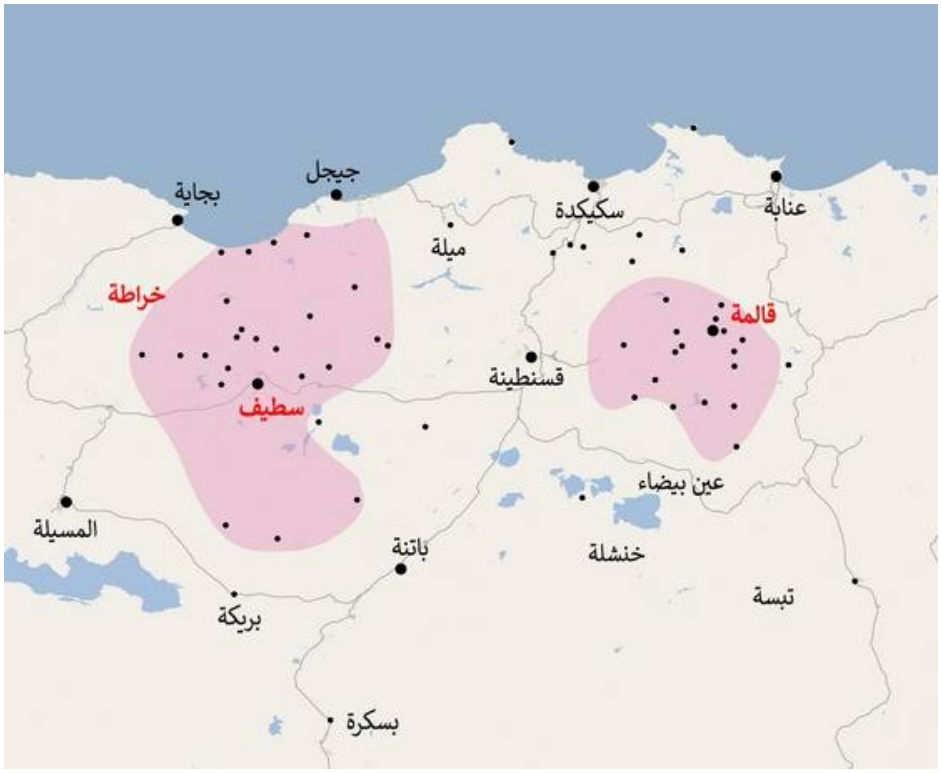

الملحق 1:مجازر 8 ماي

محتشد فرنسي قرب مركز عسكري بمنطقة وادي فراغة بقالمة

وثيقة من متحف المجاهد بقالمة

محتشدات و حصار بالأسلاك الشائكة لإجهاض الثورة الجزائرية

الملحق 2:المحتشدات

الملحق 3: التجارب النووية

newpressphoto.com

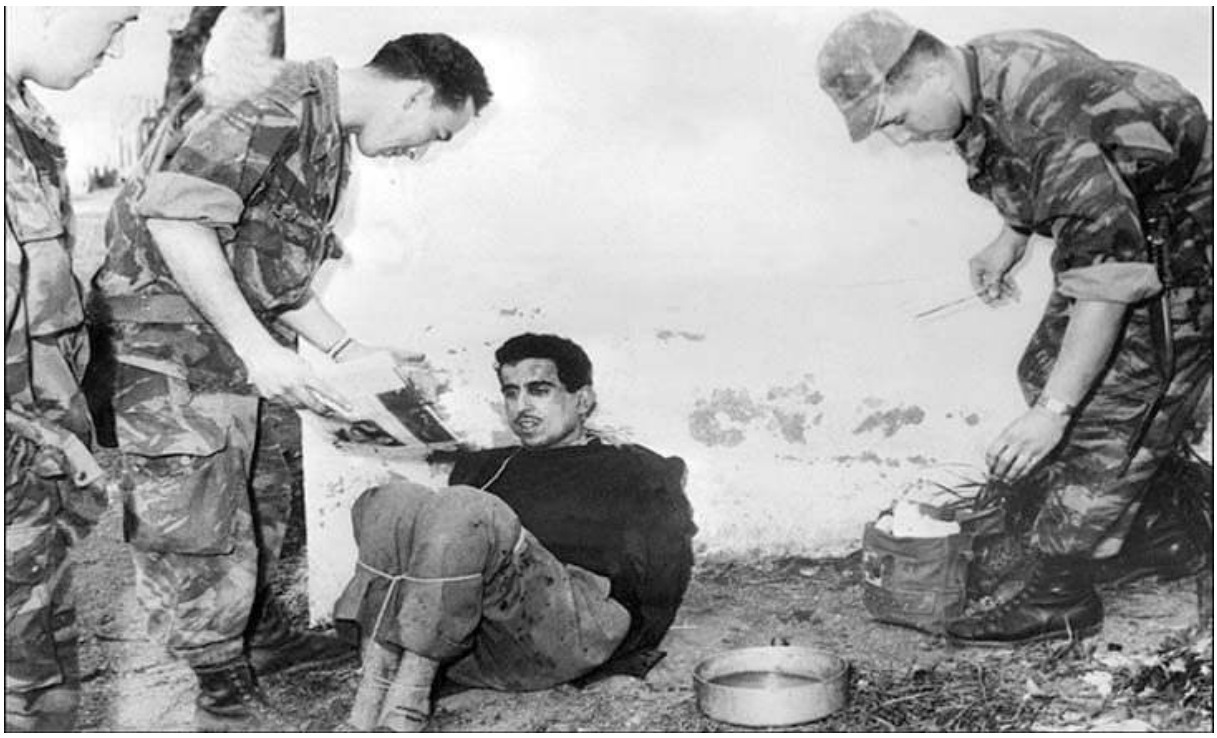

الملحق 4:التعذيب

قائمة المحتويات

الاهداء

المقدمة

الخطة النهائية .....أ

الفصل التمهيدي :مجازر فرنسا في الجزائر من 1830إلى1954 3

تمهيد..... 3

أولا: مجزرة قبيلة العوفية 1832..... 4

1 .أحداث المجزرة..... 4

2 .أسباب المجزرة..... 5

3 .نتائج مجزرة قبيلة العوفية..... 5

ثانيا: محرقة أولاد رباح ..1845..... 6

1 .أحداث المحرقة 6

2 .أسباب محرقة أولاد رباح..... 7

1. الأحداث المحرقة..... 7

2 .نتائج محرقة الأغواط 1852..... 9

رابعا: مجازر 8ماي 1945(قالمة-سطيف-خراطة).....9

.1 الأحداث..... 9

1.1الأسباب الاقتصادية..... 10

2.1الأسباب السياسية..... 10

2 .نتائج مجازر 8ماي 1945..... 10

الفصل الأول: جرائم الاحتلال الفرنسي أثناء الثورة التحريرية 1954-1962..... 12

تمهيد..... 13

أولا: القتل، التشريد والتعذيب..... 14

1. القتل..... 14

1.1أنواع القتل..... 15

2 .التشريد..... 15

3 .التعذيب..... 16

ثانيا: المحتشدات والمعتقلات..... 19

1 .المحتشدات..... 19
2 .المعتقلات..... 21
1.2المعتقلات السياسية..... 23
2.2المعتقلات العسكرية..... 24
ثالثا: نماذج المعتقلات والمحتشدات..... 24
1 .نماذج المعتقلات..... 24
1 .نماذج المحتشدات..... 26
ثالثا: المناطق المحرمة للتهجير..... 27
1 .تعريفها..... 27
2 .أقسام المناطق المحرمة..... 28
3. طرق إنشاء المناطق المحرمة..... 29
رابعا: التجارب النووية..... 30
1 .تعريفها..... 30
2. أسبابها..... 32
3. آثارها..... 35
الفصل الثاني: موقف دول المغرب العربي من الجرائم أثناء الثورة التحريرية..... 37
أولا: تونس..... 38
1 .الموقف السياسي..... 38
2 .الموقف الشعبي..... 39
3. موقف المنظمات والأحزاب..... 40
ثانيا: المغرب الأقصى..... 42
1 .الموقف السياسي..... 42
2 .الموقف الشعبي..... 44
3 .موقف المنظمات والأحزاب 45
ثالثا: ليبيا.....
46
1 .الموقف السياسي
46.....
2 .الموقف الشعبي..... ... .
47
الخاتمة..... .....
49

قائمة المصادر
والمراجع.....51